



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم تجارية
تخصص مالية وتجارة دولية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

أثر سعر الصرف على النمو الإقتصادي دراسة قياسية

تحت إشراف الأستاذ

الدكتور بوعلي هشام

من إعداد الطالب

قدار مزاري

كلمة شكر وعرفان

" رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي
وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

النمل - 19 -

أتقدم بشكري إلى كل من مد لي يد المساعدة في هذا العمل المتواضع، الذي هو ثمرة
جهودى طوال السنة الدراسية، إلى كل من ساهم في هذا الإنجاز، و نذكر على وجه
الخصوص كل من:

- الأستاذ الدكتور بوعلى هشام، الأستاذ المشرف على هذا العمل الذي أحترم فيه نموذج
الأستاذ القدوة وهذا لما قدمه لنا من نصائح و إرشادات.
وإلى كل الأساتذة الكرام والمعلمين المحترمين الذين تابعونا طوال مسيرتنا الدراسية.

- بارك الله فيكم جميعا -

الإهداء

- أهدي هذا العمل إلى أعز ما أملك في الوجود: إلى أُمي وأبي حفظهم الله.
- إلى زوجتي وإبني الغاليين .
 - إلى جدتي أطل الله في عمرها.
 - إلى كل إخوتي وأخواتي.
 - إلى أعز أصدقائي.
 - إلى كل زملائي طلبة السنة الثانية - ماستر مالية وتجارة دولية - بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير بجامعة سعيدة مع تمنياتي لهم بالتوفيق جميعا.
 - إلى كل أساتذتي بجامعة سعيدة وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور بوعلي هشام مع تحية إكبار وتقدير لهم جميعا.
 - إلى كل من شاركني عناء هذا العمل
 - إلى كل من أحاطني بالمحبة والاهتمام.
 - وإلى كل من جمعني بهم القدر في مشواري الدراسي ...
 - وإلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي.
- إلى كل هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

مزارى

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة قياس أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) حيث شهدت هذه الفترة عدة إصلاحات إقتصادية، مالية ونقدية. وقد توصلت نتائج الدراسة بعد الاستعانة بمنهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) بإستعمال برنامج Eviews10 إلى أن سعر الصرف الحقيقي له أثر سلبي ومعنوي على النمو الإقتصادي في الجزائر بوجود كل من الإنفاق الحكومي، التضخم، الانفتاح التجاري وشروط التبادل التجاري، تدفق الاستثمار الأجنبي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت ودرجة التطور المالي كمحددات النمو الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، سعر الصرف الحقيقي، النمو الاقتصادي، ARDL.

ABSTRACT.

This study aims this study aims to estimate the effect of the real exchange rate on economic growth in Algeria during the period (1990-2017), where this period was observe many economic, financial and monetary reforms. The results of the study, after used the autoregressive distributed lag model (ARDL) methodology by the Eviews 10 program, concluded that the real exchange rate has a negative and significant impact on economic growth in Algeria in the presence of government spending, inflation, trade openness and terms of trade exchange. , Inflow of foreign investment, gross fixed capital formation and degree of financial development as determinants of economic growth

Key words: exchange rate, real exchange rate, economic growth, ARDL.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
ب	التشكرات
ج	الاهداءات
هـ - و	فهرس المحتويات
ز	قائمة الجداول
ح	قائمة الأشكال
12-9	مقدمة عامة
	الفصل الأول
13	تمهيد
14	المبحث الاول: ماهية سعر الصرف .
15-14	المطلب الأول : سعر الصرف الإسمي و الحقيقي.
19-15	المطلب الثاني :سعر الصرف الفعلي .
21-20	المطلب الثالث :سوق سعر الصرف.
22	المبحث الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف.
24-22	المطلب الأول :تعادل القدرة الشرائية .
25	المطلب الثاني : تعادل معدلات الفائدة .
27-26	المطلب الثالث : نظريات أخرى .
27	المبحث الثالث : نظم وتصنيفات أسعار الصرف .
29-27	المطلب الأول : سعر الصرف الثابت .
33-30	المطلب الثاني : تقنيات وأشكال الرقابة على الصرف.
34	المطلب الثالث : أهداف الرقابة على الصرف.
	الفصل الثاني
37	المبحث الاول: مفهوم النمو الإقتصادي.
38-37	المطلب الأول : ماهية النمو الإقتصادي .
40-38	المطلب الثاني : بين النمو والتنمية الإقتصادية.

42-41	المطلب الثالث : محددات النمو الإقتصادي.
43	المبحث الثاني : مقاييس النمو الإقتصادي .
44-43	المطلب الأول : معايير الدخل .
45	المطلب الثاني : المعايير الإجتماعية .
46	المطلب الثالث : المعايير الهيكلية ومصادر النمو الإقتصادي والسياسات المنتجة له .
47	المبحث الثالث : العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الإقتصادي .
57-47	المطلب الأول : سعر الصرف الحقيقي وعدم المساعرة النقدية.
62-58	المطلب الثاني : مقاربات سعر الصرف الحقيقي وعلاقته بالنمو الإقتصادي.
65-63	المطلب الثالث : سعر الصرف الحقيقي والنمو الإقتصادي.
	الفصل الثالث
68	المبحث الأول: سياسة سعر الصرف والنمو في الجزائر
71-68	المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر
74-72	المطلب الثاني: واقع سعر الدينار الجزائري والعملات الأجنبية (الدولار والأورو) خلال فترة 2000-2017
75	المبحث الثاني: الإطار النظري للأسلوب المستخدم
75	المطلب الأول: إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهجية ARDL
76-75	المطلب الثاني: إختبار فترة الإبطاء المثلي للفروق الأولى لقيم المتغيرات
77-76	المطلب الثالث: إختبار منهج الحدود (bounds test)
78	المبحث الثالث: دراسة قياسية
80-79	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة
87-80	المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية
90-89	خاتمة عامة
94-92	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أسعار تعادل بعض العملات حسب سجلات صندوق النقد الدولي سنة 1946	31
02	الاقتصادية. والتنمية الاقتصادي النمو بين الاختلاف أوجه	40
03	جدول العملات المكونة للسلة سنة 1973	69
04	تغيرات سعر الصرف خلال فترة (1991-1987)	70
05	الجدول يمثل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال فترة 2017-2000	70
06	اختبار سكون السلاسل (PP)	80
07	اختبار سكون السلاسل (ADF)	80
08	فترة الابطاء المثلى	81
09	اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود	81
10	معلومات الاجل الطويل	82
11	معلومات تصحيح الخطأ للأجل القصير	83
12	الاختبارات التشخيصية	84

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	برنامج المنتج في نموذج التوازن العام	49
02	أثر تحسين ال TCR على برنامج المنتج	50
03	برنامج المستهلك في نموذج التوازن العام	40
04	تطور سعر الصرف الدينار أمام الدولار والأورو	74
05	إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي للمربعات البواقي المعاودة.	78
06	"التمثيل البياني CUSUM"	85
07	"التمثيل البياني CUSUM SQ"	86

مقدمة عامة

أضحى الإهتمام منصبا في الأونة الأخيرة في أدبيات الاقتصاد بدراسة الظواهر النقدية لما لهذه المتغيرات من أهمية بالغة في تحريك الألة الاقتصادية نحو ما تصبو إليه الحكومات من سياسات وفي أولوياتها النمو والتنمية الإقتصادي قصد الوصول إلى هذه الأخيرة و بأقل التكاليف وهي من الأهداف الأساسية على مستوى الإقتصاد الكلي في المدى المتوسط و الطويل بالنسبة للدول النامية ، ومن بين أهم المتغيرات التي يعطى لها إعتبار كبير ووزن هام في صياغة السياسة الإقتصادية الملائمة للوصول إلى تلك الأهداف هو إعادة النظر في نمط سعر الصرف للعملة الوطنية مع ضرورة توخي الحذر نتيجة التعديلات المتكررة في سياسة سعر الصرف مما ينجر عنه نتائج غير مرغوبة على الجانب الإقتصادي وقيمة العملة الوطنية.

ونظرا لما لسعر الصرف من أهمية بالغة التأثير على بنية الإقتصاديات الوطنية حيث يظهر هذا الدور جليا في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الهامة - معدلات النمو ، معدلات التضخم ، معدلات البطالة ، وغيرها من المؤشرات الفاعلة في البنية الاقتصادية والتي تستخدم لتقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة الإقتصادية . إن فكرة عملات الصرف تنطلق من عدم وجود عملة عالمية موحدة تعتمد عليها جميع الدول ، خاصة وأن الذهب كعملة فقد تلك الصفة ، مما تتطلب التأسيس لوجود عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفقا لسعر الصرف . يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول ، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، حيث يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية ، بسبب استخدامه كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدول من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار ، درجة الإنفتاح على التجارة الدولية ، التدفقات الرأسمالية وتطور القطاع المالي ، كما أن عرض العملة المحلية يعتمد بالدرجة الأولى على السياسات النقدية للدولة، فنظريا يفترض انه كلما زاد المعروض من النقد للعملة ما كلما أدى ذلك لظروف شبيهة بظروف التضخم ، ويؤدي هذا إلى إنخفاض سعر العملة ، والعكس صحيح ، ولكن من المهم الإشارة إلى أن سياسات النقدية بوجه عام التي تتبعها الدولة يتوقف عليها الأثر النهائي لزيادة أو تخفيض المعروض من النقد على سعر صرف العملة.

ومن ناحية أخرى فإن تخفيض سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى زيادة تدفق رأس المال الأجنبي و الاستثمارات والتحويلات مما يحسن من وضع الحساب الجاري وبالتالي تحسن وضع ميزان المدفوعات الكلي في الدولة . تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم الأدوات السياسية الإقتصادية الكلية، وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الإقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية، وتختلف درجة تأثير سياسة سعر الصرف في الإقتصاد على مدى إستقرار السعر، إذ يلعب سعر الصرف دورا مهما في الإقتصاد لذلك وجب الإهتمام به والسعي للتحكم في تطوره، وإعطائه نوعا من الإستقرار ليصبح قادر على المنافسة. تعتبر وحدة النقد واجهة إقتصاد الدولة التي تعكس حالتها الإقتصادية من القوة أو الضعف، فالإقتصاد القوي يخلق بالضرورة عملة قوية ومرغوبة، والعكس صحيح.

وفي هذا الشأن فقد عرفت الدول النامية ومنذ بداية الثمانينات معضلات كبيرة في موازين المدفوعات الخارجية وتوازاناتها مما إنعكس سلبا على المبادلات الدولية هذا الأمر أدى إلى تقلص من واردات الدول المصنعة بسبب إرتفاع أسعار المنتجات المصنعة المستوردة من الدول النامية.

وفي هذا الشأن فالجزائر عانت ولفترات طويلة من إختلالات في ميزان المدفوعات أدى إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وتعدد سياسات أسعار الصرف مما أنجر عنه آثار وخيمة على الأداء الإقتصادي والتنمية الإقتصادية بشكل عام على المدى الطويل والقصير، لذا كان لزاما

على السلطات الرسمية إيجاد الآليات الفاعلة والنجاعة من أجل المساعدة على ضمان إستقرار أسعار الصرف بشكل يضمن إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي وتفاذي الوقوع في أزمات من شأنها المساس بوتيرة التنمية الإقتصادية في الجزائر.

لقد أثارت قضية إختبار سعر الصرف الملائم لإقتصاد ما جدلا واسعا بين المنظرين الإقتصاديين من جهة وصانعي السياسات الإقتصادية من جهة أخرى وهذا ما دفع معظم دول العالم إلى تبني الإتجاه نحو نظام التعويم كما أشار إليها صندوق النقد الدولي بظاهرة التفريغ.

إشكالية الدراسة:

إن وجود عملة وطنية يرتبط إرتباطا وثيقا بوجود إقتصاد قوي ذو أسس متينة، وأساس كل عملية تنمية تحقيق معدلات نمو إقتصادي تخرج بالإقتصاد الوطني من مراحل الإنعاش المتوالية والمتتالية إلى بر الأمان وبالتالي يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيسي التالي:

*كيف يؤثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الإقتصادي ؟

من أجل التفصيل أكثر في الموضوع والإلمام بكل جوانبه، تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي:

- (1) ما المقصود بمفهوم سعر الصرف ؟
- (2) ما هي مختلف تصنيفات والنظريات المفسرة له ؟
- (3) ما هو النمو الإقتصادي وكيف يتم قياسه وعلى أي أساس يتم ذلك ؟
- (4) ما طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والنمو الإقتصادي ؟

فرضيات الدراسة:

- (1) سعر الصرف الفعلي الحقيقي له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على النمو الإقتصادي.
- (2) سعر الصرف الحقيقي الفعلي له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على النمو الإقتصادي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الحوار الذي مازال قائما حول أهمية سياسة سعر الصرف للدول النامية وخاصة أن أغلبها يعتمد على سياسة سعر صرف ثنائية، كون أغلب الدراسات تشير إلى أن التقييم غير حقيقي للعملة وهو سبب عجز الدول عن إتباع سياسة إقتصادية ملائمة، كون أن قيمة العملة تعطي مؤشرات خاطئة، ويظهر هذا الأثر جليا خصوصا عند الأزمة، لذلك تبرز الأهمية الكبيرة للموضوع خاصة بسبب طبيعته القياسية وتعدد النماذج الرياضية التي حاولت تفسير العلاقة تفسيراً كمياً، لذلك فهو يتصدر إهتمامات الباحثين الإقتصاديين والخبراء الماليين خاصة في مجال مالية والتجارة الدولية.

دوافع إختيار موضوع الدراسة:

يعود السبب الرئيسي لإختيار الموضوع لإهتمام الباحث بالمالية الدولية ومحاولة فهم آليات نظم الصرف والأثر المترتب على الأداء الإقتصادي، ومحاولة إظهار دور سياسة سعر الصرف تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال دراسة نظريات الإقتصادية التي يعتمد عليها الفكر الإقتصادي الحديث. والأهمية البالغة لسعر الصرف وإدارته من أجل رفع القدرة التنافسية للإقتصاد، فالإختيار السليم لسعر الصرف لما يميز الإقتصاد الوطني من خصائص قد يؤدي إلى تنشيط الإقتصاد الوطني في المديين المتوسط والطويل.

هيكل الدراسة :

للإجابة عن الأسئلة المطروحة آنفا واختبار صحة الفرضيات قسمنا موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول، في الفصل الأول من الدراسة تطرقنا إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بسعر الصرف والإطار النظري لهذا الإخير أما الفصل الثاني من الدراسة شمل مختلف مفاهيم المتعلقة بالنمو الإقتصادي وكذلك مقاييس النمو الإقتصادي بالإضافة إلى العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الإقتصادي، أما الفصل الثالث من هذه الدراسة فقد كان على شكل تحليل وقياس للعلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الإقتصادي مع الدراسة القياسية لأثر سياسات أسعار الصرف على النمو الإقتصادي مع إدخال متغيرات تفسيرية أخرى في هذا النموذج القياسي الذي أعتمد على نموذج **ARDL** في تقدير العلاقة بين سعر الصرف والنمو الإقتصادي.

الإطار المكاني للدراسة:

تركز الدراسة على الجزائر دون غيرها من الدول كون الدراسات السابقة معظمها ركز على دراسة الأثر الذي يمكن أن يحدثه نظام الصرف على النمو الإقتصادي بصفة مباشرة أو غير مباشرة في مجموعة من الدول .

الإطار الزمني للدراسة:

بالنسبة لهذه النقطة فقد تم تعديلها بسبب الدراسة القياسية من جهة وبسبب قلة البيانات والمشاهدات لأكثر من متغير من متغيرات الدراسة القياسية فترة الدراسة كانت من المفروض أن تشمل منذ الإستقلال 1962 إلى يومنا هذا 2020 حتي يتسنى لنا مقارنة مختلف الفترات وعقد مقارنات بينها وملاحظة مدى تأثير كل نظام صرف تم العمل به على النمو الإقتصادي في الجزائر ولكن لتجنب النتائج الغير إيجابية وغير الصحيحة إقتصاديا وإحصائيا وكذلك لصعوبة الحصول وجمع المعلومات والبيانات خلال هذه الفترة الصعبة التي تمر بها البلاد من تداعيات الوباء (COVID-19) أختارنا أن تكون فترة الدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2017.

تمهيد

إن موضوع أسعار الصرف هو بمثابة موضوع الساعة، فلا يمكن لأي بلد سواء كان متقدماً أم لا الاستغناء عنه، فهو يعتبر جوهر التعاملات الاقتصادية بين الدول، لذا فقد حاول الكثير من الاقتصاديين تفسير ظاهرة تكوين أسعار الصرف من الجانب النظري خاصة ما تعلق بتحديد المفاهيم والتعاريف الخاصة به، وبواسطة يتم تحديد القيمة الفعلية لعملة ما بالنسبة لعملة أخرى، فتتم هذه العملية من خلال بيع وشراء العملات بين الدول، فالعالم قد عرف عدة أنظمة الصرف، بداية من نظام سعر الصرف الثابت، نظام سعر الصرف القابل للتعديل، نظام الصرف الموم أو الحر ونظام الرقابة على الصرف، وكان هدف كل هذه الأنظمة الحفاظ على ثبات سعر الصرف وتنمية وازدهار المبادلات والتجارة الدولية العالمية، وهو ما سنواجه من خلال هذا الفصل حيث ستتطرق في المبحث الأول إلى أهم المفاهيم والتعريفات الخاصة بأسعار الصرف كسعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الفعلي والمتعدد الأطراف. وفيما يخص المبحث الثاني والذي خصصناه إلى سعر الصرف التوازني من خلال عرضنا لجانب الطلب والعرض من الصرف، أين يكون سوق الصرف الأجنبي في حالة توازن عندما تتطابق الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من العملة الأجنبية عند سعر صرف معين .

وفيما يخص المبحث الثالث فسيكون حول أهم النظم والتصنيفات الخاصة بأسعار الصرف، كسعر الصرف الثابت، سعر الصرف القابل للتعديل، وفي ختام هذا الفصل سنعالج نظام الرقابة على الصرف من خلال المفهوم و التعريف بهذا النظام ثم تقنيات وأشكال الرقابة على أسعار الصرف.

1- المبحث الأول: ماهية أسعار الصرف

إن التصنيف المتعلق بطبيعة التقلبات و التغيرات الحاصلة في العملة يجعلنا نفرق بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي والفعلي، فالتغيرات في سعر الصرف الاسمي بين بلدين هو التغير في سعر الصرف الحقيقي الواقعي الذي يسود في السوق، والتغير في سعر الصرف الحقيقي هو التغير في سعر الصرف الاسمي معدل الفروقات في معدلات التضخم في كلا البلدين.¹

ومن المعلوم كذلك أن مبادلة عملة بعملة أخرى يقتضي وجود نسبة مبادلة بينهما، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والأخرى ثمن لها. ومنه يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى، و من زاوية أخرى فإذا نظرنا إلى سعر الصرف بطريقة عكسية نجده عبارة عن عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية.²

وحسب الاقتصادي حمدي عبد العظيم فإن النقد الأجنبي هو بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات، ويعبر عن ثمنها بالعملة الوطنية.

1-1 المطلب الأول: سعر الصرف الاسمي والحقيقي

يقصد بسعر الصرف الاسمي ذلك الثمن الجاري لعملة ما مقيم بعملة أخرى في تاريخ معين دون الأخذ بعين الاعتبار عامل التضخم، حيث يميل هذا السعر إلى التقلب تبعاً لظروف العرض والطلب على العملة، ويمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات العمومية على مستوى مستقل لسعر الصرف الرسمي وذلك إما عن طريق التدخل، أي بيع أو شراء العملات الأجنبية في سوق الصرف، أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي إلا من خلال مؤسسة رسمية مثل البنك المركزي و بسع محدد قانوناً. بمعنى آخر يمكن أن يحدد سعر الصرف بالنسبة لعملة أجنبية واحدة فنكون بذلك أمام سعر الصرف الاسمي الثنائي، أو تحديده بالنسبة لمجموعة من العملات الأجنبية وعليه نكون أمام سعر الصرف الاسمي فعلي.³ أما سعر الصرف الحقيقي (RER)، هو ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي و تباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي

تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة :

¹ عطوان مروان، النظريات النقدية. دار البحث، قسنطينة، الجزائر، 1386، مذكرة الماجستير شيباني سليمان، جامعة الجزائر، ص 09.

² حسين عوض الله زينب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، مذكرة الماجستير شيباني سليمان، جامعة الجزائر ص 09.

³ منصور أحمد. مقدمة في الاقتصاد الدولي الدار الجامعية، 1990، ص 129.

$$TCER = TCEN.P / P^e \dots\dots\dots(01)$$

حيث تمثل على التوالي: سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الاسمي، مؤشر الأسعار المحلية و مؤشر الأسعار الأجنبية.

وبما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي هي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين الرئيسيين، فهي تعتبر إذن عن مدى تغيير القوة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة الأساس. كما تسمح هذه المؤشرات بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ومعرفة مستوى القدرة الثنائية لأسعار الدولة، إذ أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض هذه الأخيرة والعكس صحيح.¹

1-2 المطلب الثاني: سعر الصرف الفعلي

يعرف سعر الصرف الفعلي عند بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، بالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية، باعتبار أن أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلعة يؤدي إلى تغيير سعر الصرف لقيمة العملة المحلية، أما الاقتصادي الجزائري حميدات فيعرفه على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمن في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم و إعانات مالية.²

¹ سيدي نعمان، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 14.

² حميدات محمود ، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 76.

* سعر الصرف الفعلي متعدد الأطراف

إن فكرة سعر الصرف الفعلي قد تبلورت عن محاولة إجراء تعديلات على سعر الصرف الاسمي، أي سعر الصرف بين العملة المحلية وبين عملة أخرى أجنبية، لمراعاة أثر الضرائب وغيرها من التدابير الحكومية التي تؤثر على السعر المحلي للصادرات والواردات.¹

فقد أدت مرونة أسعار الصرف منذ أوائل السبعينات إلى زيادة الاهتمام بوضع مؤشرات يمكن أن تقيس متوسط التغير في سعر صرف البلد المعني بالمقارنة مع عدد من العملات الأخرى خلال فترة زمنية معينة، ويسمى هذا المفهوم بسعر الصرف الفعلي". إن الصيغ الأكثر شيوعاً والمستخدمه في إنشاء مؤشر السعر الصرف القلي متعدد الأطراف هي كالآتي:

1 . أسعار الصرف الفعلية الاسمية (NEER) :

يعرف مؤشر سعر الصرف الفعلي لمتعدد الأطراف على أنه متوسط مرجح لأسعار الصرف الاسمية بالمقارنة بفترة الأساس، حيث لا يؤخذ في الحسبان اتجاهات الأسعار العامة في البلد المعني إزاء نظرائه في بلاد الشركاء التجاريين، ولذا يسمى بمؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي² (NEER). وتعكس الأوزان الترجيحية لهذا المؤشر لأهمية النسبية لكل عملة أجنبية في اقتصاديات البلد المعني، ويتوقف الاختيار السليم لهذه الأوزان على الهدف المرجو من وراء حساب مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي، فإن كان الهدف هو تقييم تأثير التغير في سعر الصرف على الميزان التجاري للبلد المعني فهذا يعني ذلك أن الأوزان الترجيحية «المثالية» هي تلك التي تعكس آثار تغير كل عملة من العملات الأجنبية بالنسبة 01% على الميزان التجاري للبلد المعني، ولا يمكن تقديم هذه الأوزان إلا من خلال الأساليب الكمية.

كما يمكن أن نحسب مؤشر السعر الصرف الفعلي الاسمي باستخدام الأنصبة التجارية الثنائية كأوزان ترجيحية (أنصبة الواردات أو الصادرات أو متوسطاتها).³

غير أنه يجب اعتبار هذه المؤشرات بمثابة مؤشرات تقريبية لمؤشر يتم إنشاؤه مع تصور الميزان التجاري كهدف، ومن الممكن صياغة مثل هذه المؤشرات على النحو التالي:

¹ عرفان لقي حسين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 147.

² شيباني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ حميدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص 82.

إذا اعتبرنا بلدا معينا يتاجر مع (n) من البلدان الأجنبية، وليكن (r_{it}) سعر العملة المحلية في الوقت (t) بقيم العملة الأجنبية التي يصدرها الشريك التجاري رقم (i) ولنفرض أن (y_{it}) يمثل سعر وحدة واحدة من عملية الشريك التجاري رقم (i) في الوقت (t) بقيمة العملة المحلية للبلد المعني يمكن صياغة معادلة r_{it} و y_{it} على النحو التالي:

$$y_{it} = \frac{1}{r_{it}} \dots \dots \dots (02)$$

ويمكن التعبير عن مؤشرات سعر الصرف للقيم y_{it} و مقارنته بفترة الأساس كما يلي:

$$R_{it} = \frac{r_{it}}{r_{io}} \dots \dots \dots (03)$$

$$S_{it} = \frac{y_{it}}{y_{io}} \dots \dots \dots (04)$$

ومنه يمكن اشتقاق وتعريف أربعة مؤشرات محتملة لسعر الصرف الفعلي بالنسبة لمجموعة معينة من الأوزان الترجيحية w_i و ذلك يتوقف على طريقة اشتقاق المتوسط المستخدمة، حسابية كانت أم هندسية¹.

حسابي:

$$NEER_{2T=1} = \frac{1}{\sum_{i=1}^n W_i S_{it}} \text{ و } NEER_{1T} = \sum_{i=1}^n W_i R_{it} \dots \dots \dots (05)$$

هندسية:

$$NEER_{4T=1} = \frac{1}{\pi \sum_{i=1}^n S_{it}^{w_i}} \text{ و } NEER_{3T} = \frac{1}{\pi \sum_{i=1}^n R_{it}^{w_i}} \dots \dots \dots (06)$$

حيث أن :

$$\sum_{i=1}^n W_i = 1$$

وبما أن:

$$NEER_4 = NEER_3 \text{ فإن: } \frac{1}{S_{it}} = R_{it} \dots \dots \dots (07)$$

¹ علي توفيق الصادق، علي أحمد البلبيل، محمد مصطفى عمران، نظام وسياسات أسعار الصرف، صندوق النقد الدولي، معهد السياسات الاقتصادية، ص 90.

ويعد مؤشر سعر الصرف الفعلي الهندسي مستقلاً عن تعريف سعر الصرف، ومنه فإن ثلاث تعريفات محتملة لسعر الصرف الفعلي بالنسبة لمجموعة من الأوزان الترجيحية وهي:

NEER 1 : المؤشر الحسابي

NEER2 : المؤشر التوافقي.

NEER 3 و NEER 4 : المؤشر الهندسي.

ومن المرجح أن المؤشرات الثلاثة، تختلف غالباً إلى حد كبير، بالنسبة لأي مجموعة من تغيرات سعر الصرف، بين البلد المعني وشركائه التجاريين، ذلك أن المؤشر الحسابي والتوافقي يتعاملان مع العملة المتزايدة القيمة بشكل لا يماثل معاملها للعملة المتنافسة القيمة، على عكس ذلك فإن المؤشر الهندسي يعامل الحالتين بشكل مماثل، حيث يتطلب احتساب مؤشر سعر الصرف الفعلي تعريفاً للأوزان الترجيحية التجارية.¹

ويمكن اشتقاق هذه الأوزان باعتبارها أنصبة للتصدير أو الاستيراد، أي نصيب صادرات بلد معين في البلد (i)، وترمز له (W_{xi}) ، حيث:

$$W_{xi} = X_i / \sum_{i=1}^n X_i \dots \dots \dots (08)$$

أما نصيب واردات البلد (i)، فيكتب بالمعادلة التالية:

$$W_{mi} = M_i / \sum_{i=1}^n M_i \dots \dots \dots (09)$$

المعادلة (4) تقيس سعر الصرف الفعلي مرجحاً بالواردات، وذلك كمقياس لسعر الصرف الفعلي المرجح بالصادرات أو المرجح بالواردات يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$NEER_x = \pi \sum_{i=1}^n R_i^{W_{xi}} \dots \dots \dots (10)$$

$$NEER_m = \pi \sum_{i=1}^n R_i^{W_{mi}} \dots \dots \dots (11)$$

ولتجنب مؤشرين لسعر الصرف الفعلي أحدهما مرجح بالصادرات والآخر مرجح بالواردات يمكن اشتقاق الأوزان الترجيحية على أنها متوسط حسابي بسيط لأنصبة الصادرات والواردات على النحو التالي:²

¹ سعيدي نعمان ، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² علي توفيق الصادق وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 112 .

$$W_{ai} = \frac{W_{xi} + W_{mi}}{2} \dots\dots\dots (12)$$

ويعرف سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف في هذه الحالة وفقا للمعادلة التالية :

$$NEER_{X+M} = \frac{n}{\pi} R^{W_{xi+mi}/2} \dots\dots\dots (13)$$

وبالاستناد إلى المعادلة (12) و (13) يمكن كتابة المعادلة (14) على النحو التالي :

$$NEER_{x+m} = (NEER_X + NEER_M) / 2 \dots\dots\dots (14)$$

2 . أسعار الصرف الفعلية الحقيقية (REER):

يقيس سعر الصرف الفعلي الحقيقي تغير سعر صرف بلد معين إزاء شركائه التجاريين بالقياس إلى فترة أساس معينة، لكن حركات الأسعار الاسمية لا تنطوي على أي شيء يرتبط بالقوة الشرائية للعملة، كما أنها لا تشير إلى حدوث أو مدى حدوث أي تغير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني¹، ولنفرض على سبيل المثال أن سعر الصرف الاسمي لبلد معين قد بقي دون تغير لكن مستوى الأسعار بهذا البلد قد ارتفع إزاء الشركاء التجاريين بالنسبة لفترة أساس معينة، هذا يعني أن سلع تصدير البلد سوف تصبح أغلى ثمنا بالقياس إلى أسعار سلع تصدير شركائه التجاريين. وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها عما يلقي بالتالي ضغوطا على ميزان الحساب الجاري. لقياس مدى تغير القوة الشرائية لعملة معينة عبر الزمن سنستعين بمؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ويمكن إجراء ذلك عن طريق تعديل مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي على ضوء الأسعار النسبية، ومن المقاييس الشائعة لحساب سعر الصرف الفعلي الحقيقي هي متوسط مرجح لأسعار الصرف المنخفضة الشريك التجاري.

¹ زكراوي لخضر، و نظام الصرف في الجزائر، أسباب وأثار تخفيض قيمة الدينار، جامعة الجزائر، 2000، ص 35.

المعادلة التالية تمثل مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي الهندسي:

$$NEER = \pi_{i=1}^n [R_i (P_e / P_i)]^{w_i} \dots\dots\dots (15)$$

حيث يمثل :

P_e/p_i : نسبة مؤشر الأسعار في البلد المعني إلى مؤشر أسعار في الشريك التجاري رقم (i) في الفترة (t).

w_i : وزن ترجيحي لعملية الشريك التجاري رقم (i) .

الأخرى (الحسابية و التوافقية) عن طريق استبدال p_i في صيغة NEER ب $R_i(p_e/ p_i)$.

1-3 المطلب الثالث : سوق سعر الصرف

1- تعريف سوق الصرف :

إن سوق الصرف مثل باقي الأسواق وهو عبارة عن المحيط الذي تتم فيه المبادلات التجارية ، ويتميز هذا السوق بكافة الخصائص التي يتميز بها سوق السلع، كما ان تفاعل قوى العرض والطلب فيه هو الذي يحدد سعر الصرف.

في نفس السياق ، لا يختلف سوق الصرف عن غيره من الأسواق إلا في موضوع التعامل الذي هو العملات الأجنبية، حيث ان موضوع التعامل في الأسواق الأخرى هو السلع المختلفة وتكون هناك علاقة تبادلية بين العرض والطلب بمعنى أن المطلوب لإحدى العملات يمكن النظر إليه في ذات الوقت على انه عرض للعملة او العملات الأخرى¹.

إضافة إلى ذلك فإن سوق الصرف هو السوق الذي يتم عن طريقه بيع وشراء العملات القومية المختلفة، فالوظيفة الأساسية لهذا السوق هي أن تحول قوة شرائية بين الدول أي تسهيل تبادل العملة المحلية بالعملة الأجنبية². كما أن سوق الصرف الأجنبي ليس سوق منظمة مثل أسواق الأوراق المالية والبضائع، إذ ليس مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، كما أنها ليست قاصرة على بلد واحد فهي مجرد إمكانية يتم بواسطتها جمع المشتري والبائع للصرف الأجنبي في المكان والزمان³.

¹ شيباني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص35.

² جويدان جمال الأسواق المالية والنقدية جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن 2002 ، ص20 .

³ توفيق صادق مرجع سبق ذكره، ص47

إن سوق الصرف يعتبر من أكثر الأسواق إتحادا في العالم حيث تتوفر فيها وسائل إتصال فورية، ولدى كل منها ترتيبات تسهل بواسطتها انتقال رؤوس الأموال من سوق لأخرى، ومن بين الوظائف الهامة التي تقوم بها هذه السوق هي منح الإتمان والتحكيم والموازنة أو التغطية ضد خطر الصرف، كذلك تسهيل تسوية المدفوعات الخارجية بطريقة المقاصة.

2- أنواع سوق الصرف:

يمكن التفرقة في أسواق سعر الصرف الأجنبي بين نوعان، سوق الصرف العاجل (the spot exchange)، وفيه تتم عملية البيع والشراء بين العملات طبقا للسعر الحالي the spot rate أي في الوقت الذي يتم فيه الإتفاق.

أما النوع الثاني سوق الصرف الأجل the forward exshange ويقصد به أن عملية بيع وشراء العملة الأجنبية تتم وفق سعر الأجل، أي لاتتحدد في البداية وإنما تترك لوقت لاحق حين يحين أجل إستحقاقها .

3- الأسواق الموازية (السوداء):

إن إحتكار البنك المركزي لعملية بيع وشراء العملات الأجنبية والقيود التي تنظم ذلك، يؤدي إلى الطرق الملتوية للحصول على العملة الصعبة، ناهيك عما إذا عجز البنك عن تلبية كل الطلبات من العملة الصعبة، كما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بسوق الموازية أو سوق السوداء للصرف¹.

بعد ظهورها فإن نظام الرقابة على الصرف هو من إحدى النتائج التي جاءت لتنظيم سوق الصرف، لإن السوق الموازية تتشكل في حالة ما إذا لم يستطع البنك المركزي تلبية طلبات كل المقيمين على العملات الصعبة، فكلما كان عرض العملة الصعبة غير كافي كلما كانت سعة سوق السوداء أكثر، وبهذا يزداد الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي وهو ما يعرض على بيع العملات الصعبة في السوق الموازية.

¹ علي حافظ منصور، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتب النهضة الشرق، مصر، 1990، ص161.

2- المبحث الثاني: نظريات المفسرة لسعر الصرف.

2-1 المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية P.P.A .

برزت هذه النظرية، والتي شاعت شيوعاً كبيراً عقب الحرب العالمية الأولى، بإسم الإقتصادي السويدي **GUSTAV CASSEL**¹ علماً أن هذه النظرية قد عالجها الكثير من الباحثين خاصة الانجليز ومن بينهم "دافيد ريكاردو". وفضلاً عن قيمتها التفسيرية لكيفية تحديد سعر الصرف لها فائدة عملية كبيرة ظهرت على الأخص في الفترة التي عقيبت نهاية الحرب العالمية الأولى .

وفي ظل نظام سعر الصرف المرن، أين يترك تحديد العملة لقانون العرض والطلب، فإن حسب هذه النظرية سعر أي عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقدرتها في الأسواق الخارجية، من ثم فإن العلاقة بين عملتين تحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات أسعار الفائدة في كل من الدولتين، لذا فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين، أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوى الشرائية للعملتين² .

كذلك فإن البلدان ذات معدل تضخم مرتفع تسجل انخفاضاً في قيمة عملتها، أما البلدان ذات معدل تضخم منخفض تسجل ارتفاعاً في قيمة عملتها.

و منه فإن سعر الصرف بين المملكتين يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$1 \pm C = \frac{1 - df}{1 - de} \dots\dots\dots$$

حيث : **C** : ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف العملة الأجنبية ، **De** : معدل التضخم المحلي و **Df** : معدل التضخم الخارجي، وكما تعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين :

¹ شيباني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

² رشدي شحبة مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط5، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص405.

1- الصيغة المطلقة :

تفيد هذه الصيغة أن سعر صرف التعادل لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة قوتها الشرائية في بلد آخر و يعبر عنه بالعلاقة البسيطة التالية¹:

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{مستوى الأسعار المحلية}}{\text{مستوى الأسعار الأجنبية}}$$

يعبر الاقتصادي " GUSTAV CASSEL " عن نظرية تعادل القدرة الشرائية في صورتها المطلقة قائلا: عندما تقبل أن تقبل أن تدفع ثمننا معيناً من العملة الأجنبية فإنك تنظر إلى هذه العملة من وجهة نظر القوة الشرائية التي تمثلها بالنسبة إلى السلع والخدمات في دولة هذه العملة، ومن ناحية أخرى فإنك عندما تعرض كمية معينة من عملةك فإنك تعرض قوة الشراء لسلعك وخدماتك، ونتيجة لهذا فإن تقديرك لعملة أجنبية معبر عنها في شكل وحدات من عملتك إنما يتوقف على القوة الشرائية النسبية لعملتين كل في بلدها و يمكن التعبير هنا عن سعر الصرف رياضياً:

$$St = \frac{Pt}{P_i^*} \dots\dots\dots$$

حيث St : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية، و Pt : مستوى الأسعار للعملة المحلية،
Pt* : مستوى الأسعار الأجنبية.

مع العلم ان :

$$Pt = \sum \alpha_i P_{it} \dots\dots\dots$$

$$P_i^* = \sum \alpha_i P_i^* \dots\dots\dots$$

ai : هو الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين (i).

¹ شيباني سليمان، مرجع سبق ذكره. ص 52.

2- الصيغة النسبية :

إذا كانت نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة إلى تعريف سعر الصرف التوازني الذي يميل إلى ان يتحقق بين عملتين في ظل حرية الصرف و في أي لحظة من اللحظات ،فهي في صورتها المقارنة إنما تنصرف إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازني من لحظة إلى أخرى ، وهي تذهب إلى أن كل تغير في العلاقة بين القوة الشرائية للعملتين محل البحث كل في بلدها اعتبارا من وضع معين لتوازن لابد و أن ينعكس في شكل تغير متناسب في سعر الصرف التوازن بين هاتين العملتين ¹ .

إذا كان سعر الصرف التوازني بين الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي في فترة الأساس هو 1 جنيه = 2 دولار ، ثم حدث تغير في القوة الشرائية للجنيه أو الدولار أو كليهما معا في فترة لاحقة فإن سعر صرف التوازن بينهما في هذه الفترة اللاحقة لابد وأن يختلف عن سعر صرف التوازني في فترة الأساس وذلك بما يتناسب ما حدث من تغير في القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها .

وكما هو معروف فإن القوة الشرائية للنقود ، إنما تجد مظهرها الخارجي في مستوى الأسعار بحيث أن نقص القوة الشرائية للنقود ، يدل على إرتفاع مستوى الأسعار وزيادة تلك القوة إنما يدل على إنخفاض هذا المستوى من الأسعار، وعلى هذا يمكننا التوصل إلى صيغة بسيطة تمكنا من تحديد مستوى سعر الصرف التوازني بين عملتين مختلفتين في فترة لاحقة، وذلك بالمقارنة مع سعر الصرف التوازني الذي ساد في فترة الأساس ، أخذين في الحسبان ما حدث من تغير في القوة الشرائية لكل من هاتين العملتين بين فترتين المذكورتين، كما يظهر التغير الذي حدث في مستوى الأسعار بين عملتين في البلدين .

¹ رشدي شيحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 55.

2-2 المطلب الثاني : نظرية تعادل معدلات الفائدة

رغم إخفاق نظرية تعادل القدرة الشرائية في تفسير تطور وتكوين سعر الصرف كلية لاسيما في المدى القصير أي سعر الصرف العاجل، فإن نظرية تعادل معادلات الفائدة في نمط سعر الصرف العائم لها تأثير على سعر الصرف العاجل والأجل، هذا ما يرشحها كعامل هام في تفسير الانحرافات المؤقتة لإسعار الصرف عن قيمتها التعادلية (valeur de parité).

فقد أثبتت الدراسات الميدانية وجود علاقة بين معدلات الفائدة وسعر الصرف في المدين القصير والطويل، فعندما تقرأ صحيفة مالية مختصة نلاحظ سعرين مختلفين للعملة الواحدة، سعر الصرف العاجل وسعر الصرف الأجل ويكون أحيانا العاجل أكبر من الاجل وأحيانا أخرى نشاهد العكس، وقبل التطرق إلى عرض نظرية تعادل معدلات الفائدة، نعرف كل من السعيرين المحددين لهذه النظرية :

1- سعر الصرف العاجل :

عبارة عن سعر متفق عليه اليوم (سعر صرف مقدم) شراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي لتاريخ لاحق¹ وتتحكم فيه عدة عوامل مثل :

- عرض وطلب العملات الأجنبية المرتبطة بالتجارة الدولية .
- مراقبة الطلب الأجنبي .
- المضاربة (توقعات حول أسعار الصرف العاجلة المستقبلية للمعاملات الأجنبية) بينما تعتبر معدلات الفائدة العامل الرئيسي والمحدد الأساسي لأسعار الصرف الأجنبية والمحدد الأساسي لأسعار الصرف الأجلة.

2- سعر الصرف الأجل :

يمثل الصرف الأجل سعر الصرف والأجنبي المطبق في عمليات الشراء والبيع للمعاملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال، وهناك عدة عوامل تحدد سعر الصرف العاجل منها : أسعار الفائدة معدلات التضخم، موازين المدفوعات والمعلومات الإقتصادية والسياسية المحلية والدولية .

¹ نعمان سعيدي، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي، رسالة اجيست، جامعة الجزائر، سنة 2000.

2-3 المطلب الثالث : نظرية مرونة الأرصدة (حالة ميزان المدفوعات)

لا تختلف نظرية المرونة السعريّة عن باقي النظريات من حيث الأهمية، فهي تلعب دور كبير في فهم العلاقة بين سعر الصرف وكيفية تأثيره بالميزان التجاري من خلال الصادرات والواردات. أما نظرية الأرصدة فهي تحدد وفق حالة ميزان المدفوعات لدولة ما وعلى أساس سعر صرفها، وتسمي هذه النظرية بالخلل في ميزان المدفوعات لإرتباطها المباشر بفكرة ميزان المدفوعات وهيكلته، فإذا حقق هذا الأخير عجزاً بمعنى رصيد سالب هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية مما ينتج عنه إنخفاض في قيمتها الخارجية، والعكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضاً أي رصيد موجب فهذا يعني إرتفاع الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى إرتفاع قيمتها الخارجية، وإختلال ميزان المدفوعات يؤثر بصورة كبيرة على إستقرار سعر الصرف العملة الوطنية، وبهذا تلجأ الحكومات إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية.

1- نظرية الأرصدة (حالة ميزان المدفوعات):

من خلال النتيجة النهائية لميزان المدفوعات يتم تحديد هذه النظرية بحيث يعتبر كل ما هو تجاري لدولة م مع العالم الخارجي مؤثر على ميزان المدفوعات فسعر الصرف هذا يحقق التوازن في ميزان الحسابي أي بين الطلب والعرض على العملات الأجنبية¹

فعند حدوث إختلال في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الطلب على العملات الأجنبية فإن الدولة سوف تضطر لإستخدام ما لديها من أرصدة للعملات الأجنبية والذهب أو تحول الحصول على قروض لتسوية الفارق مؤدياً إلى لإرتفاع إلتزاماتها نحو الدول الأخرى².

وحسابياً فإن العمليات التي تشملها التقديرات تتم بالمقابل، كما في حالة تبادل سلع وخدمات إذ تؤدي إلى تغيرات في أرصدة العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية، وبهذا فإن القيود الواردة ضمن المدفوعات الجارية تقابلها قيود في حساب راس المال، ومن ناحية توضيح الصرف الخارجي فإن ميزان المدفوعات كثيراً ما لا يتوازن، فالفائض أو العجز هنا ينتج عن عدم توازن العمليات الجارية، أو عدم التحويلات للرأسمالية.

¹ نعمة الله نجيب محمود، أسس علم الاقتصاد، ط. مؤسسة سبأ الجامعة، الإسكندرية، 1988، ص 365.

² الفار إبراهيم محمد سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة، العربية، القاهرة 1992، ص 111.

3- نظرية المرونة السعرية :

تعتبر هذه النظرية أن سعر الصرف هو الذي يؤثر على التوازن بين قيمة الصادرات والواردات للدولة المعنية. فإذا تجاوزت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية في ظل نظام سعر الصرف مرّن.

الأمر الذي يجعل أسعار الصادرات متدنية تجاه العالم الخارجي وأسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمقيمين، وينتج عن ذلك إرتفاع الصادرات وإنخفاض الواردات حتى مستوى التوازن في ميزان التجاري، وإن سرعة تعديل سعر الصرف تعتمد على مدى استجابة الصادرات والواردات وهو ما يعرف بالمرونة السعرية لسعر الصرف.

3- المبحث الثالث: نظم وتصنيفات أسعار الصرف

إن العمليات الاقتصادية التي يقوم بها كل بلد مع العالم الخارجي تستوجب عليه أن تكون بحوزته وسائل دفع لمواجهة ما يترتب عليه من جراء هذه العمليات ويتم ذلك موازنة مع ضمان الاستقرار لسعر صرف عملته فقد يقوم بتجديد هذا السعر عن طريق السلطات النقدية أو أن يترك عملية تجديد في سوق الصرف عن طريق العرض والطلب على العملات، عموماً يمكن التمييز بين نظامين للصرف الثابت والمرن.

3 - 1 المطلب الأول: سعر الصرف الثابت

يعرف نظام سعر الصرف الثابت بأنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك من أجل مراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية واحدة وهذا عندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة، وأن تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية و هذا عندما تكون معاملاتها تتم مع عدة دول، إن الخيار الثاني يسمح للبلد بتفادي نتائج التقلبات التي قد تحدث للعملة الأجنبية الواحدة المتخذة في الحالة الأولى.

في هذا الشأن، تلجأ الدول إلى إتباع هذا النظام عندما لا يمكنها الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) عن طريق تحرير أسعار الصرف، أو عندما تعطي الأولوية إلى أهداف السياسة الاقتصادية الداخلية.¹

¹ جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، مصر ، 1992، ص103

إن هذا النظام يضم نوعين من الأنظمة:

1- نظام قاعدة الذهب:

وهو نظام يقوم على وجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب الذي في حوزة السلطات وكمية المعروض النقدي في هذه الدولة، فالسلطات النقدية في هذا النظام ليست بحاجة إلى التدخل لضمان استقرار أسعار الصرف أو توازن ميزان المدفوعات ومن بين ميزات هذا النظام نذكر ما يلي:

- كل عملة لها وزن ثابت من الذهب ويمكن تحويلها إلى الذهب.
- حرية دخول وخروج الذهب.
- الاحتياطات النقدية مقتصرة على الذهب فقط.
- الأسعار بين البلدان تبقى ثابتة في الأمد البعيد وهو ما يشجع التجارة الخارجية وحرية تنقل رؤوس الأموال.

إن القاعدة الأساسية لهذا النظام تتمثل في تحويل الذهب كلما كان هناك عجز في ميزان المدفوعات ولكن حسب الدراسات التي قام بها تيوسينق (**Taussing**) فإن حركات الذهب كانت قليلة جدا حتى في حالة الاختلال العام في ميزان المدفوعات ويفسر ذلك بأن الحرب العالمية الأولى جعلت من شروط عمل هذا النظام غير متوفرة، حيث أن قابلية تحويل العملات إلى ذهب أصبح غير معمول بها وظهرت الرقابة على الصرف، وبعد الحرب وإلى غاية سنة 1923 حاولت السلطات النقدية تحسين نظام قاعدة الذهب، لكن ذلك لم يتم للأسباب التالية:¹

- الأزمة الاقتصادية السنة 1929.
- إفلاس أكبر بنك في النمسا مما أدى إلى نقص سيولة النظام البنكي لأوروبا الوسطى.
- قرار روزفلت (**Roosvelt**) سنة 1933 بسبب قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب مما أنجر عنه انخفاض الدولار بنسبة 40 % مقارنة بالذهب.

¹ محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة العربية، بيروت، 1970، ص 46-60.

ومنذ سنة 1933 ظهرت ثلاث مجموعات:

أ. الدول التي خفضت قيمة عملتها بنسبة 40% (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا والدول التابعة لعملة الجنيه الإسترليني).

ب. الدول التي مازالت متمسكة بقاعدة الذهب ولم تخفض قيمة عملتها (فرنسا، هولندا سويسرا، إيطاليا ، وبلجيكا) وأبقت على حرية تحويل عملائها، فقط مع الدول المتعاملة معها اقتصاديا، ولكنها قامت بتخفيض قيمة عملائها ابتداء من 1935.

ت. الدول التي اعتمدت الرقابة على الصرف في ألمانيا وأوروبا الوسطى).

ومع هذا يبقى من مزايا هذا النظام أنه أبقي على ثبات سعر الصرف بين الدول المطبقة لهذا النظام، كما حد من نشاط المضاربين وساهم في استقرار الأسعار.

3-2 المطالب الثاني: سعر الصرف الثابت القابل للتعديل (نظام الصرف بالذهب):

ظهر هذا النظام سنة 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انعقاد مؤتمر سمي باسم المدينة التي انعقد فيها "بروتون وودز" واتفق المؤتمر على إعادة ترتيب أمور العلاقات النقدية الدولية بالشكل الذي يعيد لها حيويته.¹

1 - نشأة وتطور نظام بروتون وودز (Bretton Woods):

إن الفوضى التي خلفتها الحرب العالمية الثانية قضت نهائياً على ما تبقى من نظام قاعدة الذهب، وقد استلزم تطور ونمو المبادلات الدولية وجود نظام نقدي دولي يركز على علاقات نقدية ثابتة، نظام يتفادى مساوئ قاعدة الذهب ويأخذ بمزاياها من خلال ثبات أسعار الصرف، مع إمكانية التحويل بين العملات بما يضمن التشغيل الكامل و استقرار الأسعار، مع السماح لكل دولة تحقيق التوازن الخارجي دون فرض قيود على المبادلات الدولية. ومن أجل ذلك عقدت ندوة بروتون وودز في جويلية 1944 ضمت ممثلي 44 دولة واقترح مشروعين، مشروع أمريكي لصاحبه هاري دكستر وايت و الآخر انكليزي يتزعمه جون مينار كينز وقد حظي الأول بقبول المؤتمرين نظراً لقوة الاقتصاد الأمريكي، وحاجة الدول الحاضرة إلى المساعدات الأمريكية بسبب الدمار الذي لحقها من جراء الحرب. لعل أهم ما تمخضت عنه هذه الاتفاقيات، هو إنشاء هيئة نقدية دولية تسمى بصندوق النقد الدولي، الذي يعمل على تجسيد التعاون النقدي الدولي وتسهيل التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية، كما يعتبر الضامن للنظام النقدي من خلال مراقبته لنظام تعادل العملات (استقرار أسعار الصرف) وتسويته لميزان مدفوعات الدول المدينة.

فهذا النظام النقدي يسمح لسلطات الدول المختلفة بتغيير أسعار صرف عملاتها ضمن مجال محدد، يتمحور حول سعر تعادل معلن عنه في إطار الاتفاق مع بقية الدول تحت مظلة الصندوق، وذلك قصد مواجهة الاختلال في مدفوعاتها الخارجية دون اللجوء إلى سياسة انكماشية مبالغ فيها، وكذا إمكانية استعمالها لسياسات اقتصادية تنمى وظروفها الداخلية.

لقد كان للدولار الأمريكي دوراً بارزاً في العلاقات المالية الدولية، نظراً لقوة الاقتصاد الأمريكي الذي تجسد من خلال الطلب الأوروبي المتزايد على الصادرات الأمريكية، وكذا أهمية الاحتياطات من الذهب التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية والتي قدرت بحوالي 60% من الاحتياطي العالمي، ففي سنة 1945 بلغ الاحتياطي الأمريكي من الذهب حوالي 20 مليار دولار، في حين قدر ما يمتلكه باقي العالم حوالي 7 مليار دولار فقط، و هي القاعدة التي تم على أساسها تحديد أسعار العملات الوطنية.

¹ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، المفاهيم والنظريات الأساسية، جامعة الكويت، 1994، ص 65.

2 - آلية الصرف:

لقد اتفق المشاركون في مؤتمر بروتون وودز على ضرورة تبني أسعار صرف ثابتة، من خلال تثبيت قيم العملات على أساس وزن معين من الذهب، والالتزام بالمحافظة على أسعار تعادل العملات، على أن يكون الدولار الأمريكي العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب، فارتبطت عملات البلدان الأعضاء في الصندوق النقد الدولي بهذه العملية وأصبحت إلى جانب الذهب أداة للاحتياط والتسوية، تحظى بقبول البنوك المركزية لتؤكد لها إمكانية تحويل الذهب في أي وقت.¹

وقد تم تسجيل أسعار صرف العملات رسمياً معبرا عنها بالدولار الأمريكي في سجلات صندوق النقد الدولي سنة 1946، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01)، أسعار تعادل بعض العملات حسب سجلات صندوق النقد الدولي سنة 1946
الوحدة: بالدولار الأمريكي

الدول	العملة	سعر التعادل
الولايات المتحدة الأمريكية	الدولار	1.000
المملكة المتحدة	الجنيه الاسترليني	4.030
فرنسا	الفرنك	0.008
كندا	الدولار	1.000
هولندا	الكلدر	0.377
الشيلي	البيزو	0.003
الهند	روبية	0.302

المصدر: ضياء مجيد الموساوي، النظام النقدي الدولي، ص 41

نلاحظ من خلال الجدول (01) أن صندوق النقد الدولي قد حدد مجال تقلب أسعار صرف العملات بدلالة الدولار بنسبة 1% من سعر التعادل سواء بالانخفاض أو الارتفاع مع التزام الدول، بالحفاظ على أسعار الصرف ضمن هذا المجال، وكذلك بإتباع سياسات اقتصادية ونقدية مناسبة خلال تدخلات البنوك المركزية، إما بشراء أو بيع العملات في سوق الصرف.

¹ الحجار بسام، مرجع سبق ذكره، ص 102.

ويمكن للدولة أن تخفض أو ترفع من سعر عملاتها إلى حدود 10% من سعر التعادل، دون استشارة الصندوق إذا حدث اختلال أساسي (هيكلية) في ميزان مدفوعاتها، أما إذ تجاوز التعديل هذه النسبة، فإن الدولة العضو ملزمة بأخذ موافقة الصندوق.¹

ومنه نستنتج أن استقرار أسعار الصرف في ظل نظام بروتن وودز لا يعني الجمود المطلق، بل يتغير وفق ظروف ميزان المدفوعات، وهذا لا يعني أن للدولة حق في التصرف في تحديد أسعار الصرف، بل يستوجب حصولها على موافقة الصندوق حتى لا يكون استقرار الصرف عرضة للانتهاك من جراء التعديلات المتوالية.

3 - تقييم النظام بروتن وودز:

إن عمل النظام النقدي الدولي الذي تمخض عن مؤتمر بروتن وودز، له مؤيدوه اللذين يقفون عند محاسنه أو مزاياه وله معارضون يتبعون عيوبه ومساوئه.

3-1- مزايا نظام بروتن وودز :

- يمكن سرد المحاسن التي يعتمد عليها مؤيد نظام ثبات أسعار الصرف القابلة للتعديل على النحو التالي:
- تجنب التذبذبات النقدية الكبرى كالتى حدثت خلال الحربين العالميتين، من خلال تدخل البنوك المركزية على مستوى أسواق الصرف، لبيع وشراء عملتها مقابل العملات الأجنبية، بالتالي بقاء أسعار العملة الوطنية ضمن مجال التقلبات المسموح بها ومنه تفادي الكثير من الاختلالات الاقتصادية التي تعيق المبدلات الدولية.
- نظام يجمع بين نظام ثابت الصرف من خلال تثبيت العملة بوزن معين من الذهب، ونظام حرية الصرف من خلال تعديل سعر الصرف وفق أوضاع ميزان المدفوعات، مع منع التغيرات المتتالية لأسعار الصرف.
- سمح نظام الصرف الثابت بالعمل العادي للمبدلات الخارجية، حيث وفر للمصدرين والموردين إمكانية عقد اتفاقيات تجارية مستقبلية سواء على المدى المتوسط أو الطويل، بالنظر إلى عامل الاستقرار الذي تتميز به أسعار الصرف وكذا الثقة الممنوحة في عملات البلدان.
- سمح نظام بروتن وودز بالرفع من الإنتاج العالمي وكذا التجارة الدولية بوتيرة سريعة مقارنة بالأنظمة التي سادت قبله.

¹ علي توفيق الصادق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 70.

3-2- عيوب نظام بروتن وودز:

يبرز المعارضون موقفهم اتجاه نظام بروتن وودز من خلال العيوب التالية:

- إن ارتكاز العملات الرئيسية على قاعدة الدولار الأمريكي يتطلب احتفاظ الولايات الأمريكية المتحدة باحتياطات ضخمة من الذهب، لكن في الواقع ومنذ مطلع الستينات تناقص الاحتياطي الذهبي ولم يعد يغطي الدولارات الموجودة على مستوى الدولي، فازدادت الشكوك في عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية الوفاء بتعهداتها. لذلك فانعدمت الثقة في الدولار وكثرت المضاربة ضده.¹
- لم يكن يسمح نظام بروتن وودز بالتعديلات اللازمة في الأوقات المناسبة وبالسعة المطلوبة على مستوى أسعار الصرف العملات مما أدى إلى عدم فعالية التعديل.
- ظهور مشكلة السيولة الدولية من خلال عدم قدرة الدولار الأمريكي بصفته وسيلة من وسائل الدفع الدولية بالوفاء باحتياجات العالم المتزايدة، إذ ظهرت الاختلالات بين حجم التبادل الدولي وحجم وسائل الدفع، مما دفع بصندوق النقد الدولي إلى إصدار حقوق السحب الخاصة.
- اعتبار الدولار كعملة احتياطية قد يعمل على نقل التضخم من الولايات الأمريكية المتحدة إلى بقية العالم.
- افتقار نظام أسعار الصرف الثابتة إلى أدوات يستعين بها صندوق النقد الدولي في معالجة التوقعات بخصوص تخفيض أو رفع قيمة العملة الخاصة في ظل تدفقات رؤوس الأموال بين الدول.

يتضح مما سبق أن نظام بروتن وودز الذي قام على أساس قوة الاقتصاد الأمريكي من خلال اتخاذ الدولار كقاعدة، سرعان ما تلاشي بسبب الضعف النسبي للاقتصاد الأمريكي وظهور دول منافسة، كاليابان و الدول الغربية العضو في السوق الأوروبية المشتركة و بمعدلات نمو اقتصادي معتبر، تجسدت من خلال فوائض في موازين مدفوعاتها وبالمقابل عجز في ميزان مدفوعات الولايات الأمريكية، الشيء الذي أدى إلى مضاربة ضد مصلحة الدولار وتحافت الجميع من أجل التخلص من هذه العملة في سوق الصرف، هذا بالإضافة إلى خروج الولايات المتحدة الأمريكية منهزمة في حرب الفيتنام، مما أضطر رئيسها "نيكسون" إلى إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى الذهب يوم 15 أوت 1971، ثم أعقب ذلك قرار آخر في 18 / 12 / 71 يتضمن تخفيض قيمة الدولار بمقدار 7.89 % بالنسبة للذهب، ثم تخفيض آخر في فيفري 1973 بمقدار 10 %.

¹ فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخليل النقد والائتمان ابتداء من ص 272.

3-3 المطلب الثالث: نظام الصرف المرن.

بعد الأزمات المتعاقبة التي ضربت النظام النقدي الدولي، اتفق الأعضاء الرئيسيين في صندوق النقد الدولي على ضرورة إصلاح هذا النظام في إطار اتفاقيات جامايكا في جانفي 1976، ومن خلال الجمعية العامة للصندوق في شهر سبتمبر 1976 تم تقنين نظام الصرف المرن الذي بدأ العمل به سنة 1978 وأصبح على البلدان الأعضاء تحديد سعر صرف عملاتهم نسبة لحقوق السحب الخاصة أو سلة أخرى من العملات أو عملة دولية كالدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي أو المارك الألماني ... الخ، أو أن تترك هذه البلدان حرية تحديد أسعار الصرف في أسواق الصرف كما هو الحال بالنسبة لكافة عملات الدول الصناعية الكبرى حالياً، وإما أن يتم تحديد سعر الصرف نسبة لمجموعة من العملات المنتمية لنفس المنطقة النقدية كما كان الحال لدول اللجنة الاقتصادية الأوروبية سنة 1979 أين تم إنشاء عملة موحدة سميت بالأوقية (ECU).¹

ففي النظام العائم "الحر" يترك تحديد أسعار الصرف بين العملات إلى قوى السوق، تتوقف مدى تقلبات سعر الصرف على الكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي، ويكون حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع السعر، حيث ينخفض الطلب على العملة إذا ما ارتفع سعرها، وعلى العكس من ذلك يزداد الطلب على العملة إذا ما اتجه السعر إلى الانخفاض، في الوقت الذي يتغير فيه العرض في اتجاه طردي مع السعر.²

وعليه يتطلب العمل بنظام أسعار الصرف العائمة وذلك بتدخل السلطات في سوق العملة للحد من التقلبات الفجائية والحادة في سعر الصرف، وينتج عن هذا التدخل زيادة في عرض العملة الوطنية إذا ما اتجه السعر إلى الانخفاض، وزيادة عرض العملة الأجنبية إذا ما اتجه السعر إلى الارتفاع.

¹ زكراوي لخضر : مرجع سبق ذكره، ص 19

² شمعون شمعون، البورصة للنشر، الجزائر، 1991، ص 60.

خاتمة الفصل:

منذ إنجيار نظام بریتون وونڈز، یدو أن أمر إستقرار أسعار الصرف، خاصة العملات الأساسية. أصبح مصدر قلق وإهتمام كبير إلى يومنا هذا. والتي قد تكون مكلفة لأقصى حد ليس فقط على البلدان المعنية بالأمر بالشكل المباشر، بل أيضا لباقي بلدان العالم، وعلى رغم إنتهاج معظم الدول لمختلف نظم أسعار الصرف، مع أنها تتسم بمزايا معينة إلا أنه بعد التجربة العملية لهذه النظم، بينت بعض العيوب بها ولم تثبت نجاعتها، خاصة من حيث العلاقات الإقتصادية الدولية وتوطيد الإتصال بين الإقتصاد الوطني لمختلف الدول. وإن الدور الذي يلعبه سعري الصرف الإسمي والحقيقي بالغ الأهمية، فالأول يقوم بقياس متوسط حصيلة تقلبات العملات بالنسبة لقاعدة تحديد سعر الصرف فإنه يختلف باختلاف نظام الصرف المتبع.

والمؤكد على النقاش حول أفضل نظام لأسعار الصرف هو دائما الشغل الشاغل، إلا أنه هناك إجابات جديدة عن السؤال يثار عن نظام سعر الصرف الذي يجب أن تختاره البلدان النامية ومن بينها الجزائر.

فقد عصفت العديد من الأزمات المالية بالأنظمة الإقتصادية وكان سببها الرئيس الإختلالات في أسعار الصرف مما إضطرت الباحثين في المحال الإقتصادي وفتح الباب أمامهم إلى محاولة إيجاد السبيل الأمثل لتطبيق أنظمة صرف تقى من الصدمات الإقتصادية وإرتداداتها على مناحي الحياة الإقتصادية .

تمهيد

لا يخلو أي مجتمع من مجتمع انساني مهما كبر أو صغر مهما تقدم أو تخلف من النشاط الاقتصادي، والهدف الرئيس من هذا النشاط الموسوم بالاقتصادي هو اشباع حاجات المجتمع البشري من مأكل ومشرب وملبس وغيرها من الضرورات الحياة وكمالياتها ، وتمثل قدرة أي اقتصاد في ناتجه الوطني المحقق ويطلق هذا المصطلح على مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة في غالب الأحيان تكون سنة.

كما يعطي الناتج الوطني صورة أولية عن مستوى الأداء الاقتصادي كما تستخدم الناتج الوطني والتغيرات الحاصلة فيه كمعيار للنمو الاقتصادي ، ذلك الذي تسعى الدول النامية إلى تحقيقه بتطبيق سياسات الإصلاح والاستقرار الاقتصادي تحت اشراف ومتابعة من طرف مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والواقع أن تطبيق تلك البرامج يؤدي إلى صرف النظر عن جوهر قضايا التنمية والمتمثلة في زيادة الناتج الوطني وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من صحة وتعليم وتحصيل علمي وفني.

لفهم حقيقة النمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به يجب التطرق إلى التنمية الاقتصادية ومحاولة الفصل بين النمو والتنمية الاقتصادية وعزل كل منها عن الآخر لإعطاء مفهوم أدق الوضوح للنمو الاقتصادي مفهومًا كمّي يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل.¹

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل الإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي.

¹ كرم أنطونيوس، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، مطابع دار الهدف، لبنان 1980، ص 35

1- المبحث الأول : حول مفهوم النمو الاقتصادي

1-1 المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بشكل عام بأنه تغير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي بشكل عام -زيادة الدخل لدولة معينة .

يعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعاً شائكاً مرتبطاً بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة، من جانب آخر يعرف سيمون كازنت - الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة - 1971 الفهو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها.¹

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

- التركيز على الفهو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر .
 - دور التقنية المركزية في الفهو طويل الأجل .
 - ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيدولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسسي في عملية النمو.
- المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات و تغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائداً في الأدبيات الكلاسيكية.²
- أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف الفهو الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.³
- أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية،

¹ بن عبيدة دحو، شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة سيدي بلعباس سنة 2016-2017، ص 89.

² كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، السنة الجامعية 2012 - 2013. ص 43.

³ توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء العراق - دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان أبريل 2010، ص 28.

أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج .

ويعتبر **François Peuroux** النمو الاقتصادي على أنه زيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة ويعتبر لمؤشر الإنتاج بالكمية . على المدى القصير يستخدم الاقتصاديون مصطلح التوسع المناقض لمصطلح الركود أو الجمود أو الانخفاض الاقتصادي.

تعتبر النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي حديثة العهد نسبية في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث يعود ظهور النمو الاقتصادي الحديث إلى عوامل أو ظواهر، ناتجة عن النظام الخاص بحق الملكية والرأسمالية التي تم منبعها المدرسة الكلاسيكية بزعماء **A. Smith** و **Ricardo** ثم تليها نظرية **Shumpeter** التي تعتم بدور الابتكارات التكنولوجية، والنظرية الكينزية التي عبر عنها كل من **Harrod- Domar** في نموذجهما ، غير أن الفكر الجديد أو الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج **Solow** والنماذج التي أتت عليها بعده والتي يمكن ربط أغلبها بهذا النموذج الأخير.

1-2 المطلب الثاني: بين النمو و التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهتم الحكومات التي تهتم بتطوير الحالة الاقتصادية والرفاهية بشكل عام، كثيرا ما سمعنا مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يتردد على ألسنة الخبراء والكثير من الناس، ولكن لا نعرف ماذا يعني كل مصطلح منهما، فأحيانا ما نشعر أن المصطلحين يعبران عن نفس المعنى، وأحيانا أخرى نشعر أنهما مختلفان، فهذا المقال يوضح الاختلاف بين هذين المصطلحين (النمو والتنمية). فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان، فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النمو الاقتصادي، إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وذلك لتأثير نمو السكان على النمو الاقتصادي لدولة ما .

والنمو الاقتصادي هو مفهوم أضيق من التنمية الاقتصادية فهو زيادة في مستوى الناتج القومي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) التي يمكن أن تسببها زيادة في نوعية وجودة الموارد عن طريق التعليم وما إلى ذلك، وزيادة في كمية الموارد وتحسينات في التكنولوجيا أو بمعنى آخر هي الزيادة في قيمة السلع والخدمات التي ينتجها كل قطاع من قطاعات الاقتصاد . ويمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال قياس الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما.¹

¹ كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل، مرجع سبق ذكره، ص 47 .

ما يلاحظ أن الرفو الاقتصادي لا يطلق عليه حكم الزيادة إلا إذا تحقق فيه شرط الاستمرار، (كأن نستثني مثلاً إعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات الرفو)، ففي تلك المدة يكون هناك زيادة في الدخل الكلي، ولكنها مؤقتة. والنمو الاقتصادي لا يأخذ في الاعتبار حجم الاقتصاد غير الرسمي. وكما هو معروف الاقتصاد غير الرسمي ويسمى أيضاً بالاقتصاد الأسود - وهو أي نشاط اقتصادي غير مسجل قانونياً.¹

إذن فمفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير الكمي الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.

بينما تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتتم بنوعية وجودة السلع والخدمات المقدمة للأفراد أي أنها لا تركز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوباً بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة، فهي تركز على تغيير النظام الاجتماعي.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. في فترة زمنية معينة وهي عملية تغيير إدارية هادفة وشاملة لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين من أجل نقل ذلك المجتمع إلى وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي أفضل بينما التنمية الاقتصادية هي عملية تغيير إدارية هادفة وشاملة لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين من أجل نقل ذلك المجتمع إلى وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي أفضل. وتعرف التنمية الاقتصادية²، بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغيير هيكل الإنتاجية السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية.

إذن الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي هو أن النمو يعمل على زيادة الإنتاج والخدمات في فترة زمنية محدودة مثلاً من 1 إلى 6 أشهر أما التنمية فهي تغيير شامل وكامل لكل جوانب الحياة دون تحديد لفترة زمنية، والنمو الاقتصادي يمكن حدوثه دون أن تصاحبه تغيرات في عملية توزيع الدخل أو الثروة، بينما التنمية الاقتصادية لا يمكن تصورها دون تقليل التفاوت كون الإنسان هو الهدف الأساسي لها، إن التنمية مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية أما النمو فهو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الانتاج مستقبلاً دون الاهتمام بالتوزيع على الأفراد والآثار الجانبية المصاحبة³ لنسبة للنمو الاقتصادي، فقد تطرقت إليه النظريات التالية :

نظرية النمو الكلاسيكية، نظرية الرفو النيوكلاسيكية، نظرية الرفو الكنزية، نظرية النمو الجديدة (الداخلية).

¹ خلاوة صالح، مدخل إلى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، عمان - الأردن، 2011، ص 32.

² جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بال: أطروحة دكتوراه جامعة أبو بكر بالقائد 2012 / 2013 ص

236.

³ لم محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد / التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية الاسكندرية 1999 ص 50.

أما التنمية الاقتصادية، فقد تطرقت إليها النظريات التالية : نظرية الدفعة القوية، نظرية النمو المتوازن، نظرية الرفو غير المتوازن¹، نظرية أنماط المو، نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية، نظرية مراحل الرفو، نظرية التبعية الدولية.

الجدول التالي يوضح أهم الفروقات بين التنمية والنمو الاقتصادي:

جدول رقم: (2) أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا في جانب واحد من جوانب الحياة	مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية معينة
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحويل التدريجي وبطريقة بطيئة	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم
يغلب على النمو التغيير الكمي	يغلب على التنمية التغيير الكيفي
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية	مفهوم يطلق على البلدان والمجتمعات المتخلفة ويشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد الإنسان	التنمية عملية مقصودة

المصدر: طلعت السروجي، التنمية الاجتماعية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان 2002 ، ص 51 .

من الجدول أعلاه يمكن معرفة مختلف الجوانب المتعلقة بالنمو والتنمية وأهم خصائص كل منهما.

¹ زهران حمدي، التنمية الاقتصادية، الفكر الاقتصادي، مكتبة عين شمس، القاهرة مصر، سنة 1988، ص 71.

1-3 المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

اهتمت النظرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي وحاولت اكتشاف العوامل والمحددات التي تؤدي إلى تباين معدلات النمو الاقتصادي بين الدول، فمن خلال تعريف النمو الاقتصادي نرى أن هذا النمو لا يتحقق صدفة، بل يجب أن تتوفر مكونات ومحددات أساسية يتم الاعتماد عليها في تحديد النمو الاقتصادي، وسنحاول في هذا الجزء تحديد أهم محددات النمو الاقتصادي¹.

1- الاستثمار المادي:

وينطوي الاستثمار المادي على أصل كل منتج، وينتج سلع أخرى كآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدماتية. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عملية الاستثمار بالإضافة إلى الوجود من رأس المال يشار إليها بعبارة التكوين الرأسمالي، وبالتالي فإن التكوين الرأسمالي أو الاستثمار أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي. أي أن زيادة هذا الأخير تأتي من منطق أنه كلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زادت الطاقة الإنتاجية، كلما زادت الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يؤدي إلى المزيد من التخصص والذي يؤدي بدوره إلى المزيد من التقدم التكنولوجي وبالتالي التقدم الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي الذي يفوق معدل نمو السكان.

2- العمالة و الإنتاجية:

يعتبر الإنسان العامل الأساسي في عملية النمو الاقتصادي وهو الهدف النهائي لعملية التنمية، حيث ركزت الدراسات على تراكم رأس المال البشري، إضافة إلى تركيزها على العوامل التي تزيد من كفاءة رأس المال البشري أو التي ترفع من مستوى التقدم التقني، وذلك من خلال مشاركة الفرد مباشرة من في الإنتاج كعامل إنتاجي. ويجب التركيز في هذا المجال ليس فقط على حجم القوى العاملة، وإنما أيضاً على نوعية عنصر العمل، حيث يساهم هذا الأخير في زيادة حجم الإنتاجية وركزت أدبيات النمو الحديثة على إنتاجية العمل كعنصر رئيسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدام، وقد تطورت فكرة زيادة الإنتاجية منذ لآدم سميث من خلال تقسيم العمل، واعتبر أصحاب النظرية الحديثة الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة تأهيل العاملين من خلال التعليم المستمر سيجعل من العوائد متزايدة بشكل دائم².

¹ عجمية محمد عبد العزيز وإيمان عطية، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر، 2003، ص 87-109.

² ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، ورقة بحثية مقدمة إلى جمعية العلوم الاقتصادية السورية سوريا، ص 14.

3- التقنية:

أجمعت مختلف الدراسات التطبيقية والأدبيات الاقتصادية على دور التقنية في النمو الاقتصادي طويل الأجل، وتركز أهميتها في تطوير طرق جديدة لأعمال قديمة أو جديدة، وتحقيق التقنية قيمة مضافة عالية من خلال اعتمادها على الإنتاج المعرفي وتتجاوز مشكلة محدودية الموارد باعتمادها على رأس المال البشري، بالإضافة إلى ذلك التقنية تساهم في رفع إنتاجية العامل بشكل كبير، وهي عملية معقدة وبحاجة إلى تدخل الدولة خاصة في الدول النامية لأنها بحاجة إلى استثمارات ضخمة، وهناك مجموعة متنوعة من المؤشرات لقياس المستوى التقني لبلد ما، فالبعض يعبر عن المستوى التكنولوجي بعدد براءات الاختراع الدولية والبعض الآخر بحجم الاستثمارات في البحث والتطوير R&D وكذلك بحجم الصناعات ذات التقنية العالية والمتوسط.

4- رأس المال البشري:

تقدر مساهمة رأس المال البشري في الناتج المحلي كجزء من مساهمة العمالة في الناتج كما يلي:

$$\text{نسبة مساهمة رأس المال البشري} = \text{نسبة مساهمة العمالة} \times \text{نسبة الحد الأدنى للأجور على وسطي الأجور}$$

(حصة الأجور من الناتج)

ويعبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري عن أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية الموارد البشرية لأنها هي التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية، والتدريب التقني والإداري مسألة ضرورية لتنمية المهارات الفنية الأساسية، وتوفير المهارات المرتفعة، ومجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.¹

5- دور الدولة والسياسة الاقتصادية والمؤسسية:

في الأدبيات الحديثة للنمو تلعب الدولة دورا مهما، فالنظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية والنظام المؤسسي يلعب دورا جوهريا في النمو المستدام، فالنمو يتوقف إلى حد كبير على الكفاءة الاقتصادية التي تسهم فيها الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر، ويفرض إخفاق آليات السوق في بعض المجالات دورا فعالا للدولة خاصة في الدول النامية في مجالات مثل: التعليم، البحث والتطوير.

أي الاستثمار في رأس المال البشري ودعم القطاع التمويلي والاستثمار في البنية التحتية، بالإضافة إلى دورها في الاستقرار السياسي والحكم الصالح الراشد (وتشجيع المشاركة في عملية التنمية فالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة جدلية، وكلما تطور أداء الحكومات زاد معدل النمو الاقتصادي).

¹ بن عاتق حنان، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013 س 2014، ص 215.

وكل ذلك سبقه شرط أساسي وهو إصلاح القدرات المؤسسية للحكومة وهو إصلاح طويل وأساسي في النمو الاقتصادي، مثلاً في التجربة اليابانية اعتبر اليابانيون أن التعليم والبيروقراطية اليابانية والقدرة على توطين التقنيات هي أسس نمو اليابان.¹

وكخلاصة فإن العوامل أو المحددات السابقة الذكر لا تعتبر لوحدها المؤثرة في عملية النمو الاقتصادي، وإنما تعتبر عوامل مباشرة في تحديد النمو الاقتصادي، ذلك لأن هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دوراً مهماً في تحديد سرعة النمو الاقتصادي، وعليه يمكن القول بأن هناك أمور أخرى غير مباشرة يمكن أن تؤثر على عملية النمو الاقتصادي.²

المبحث الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي.

رغم الاختلاف بين النمو والتنمية غير أنه يوجد ما يجمعهما تحت مرادف واحد مثل معايير أو وسائل قياس درجة النمو الاقتصادي وهو ما سنتحدث عنه في هذا العنصر.

توجد ثلاث معايير لقياس النمو:

1. معايير الدخل.

2. معايير اجتماعية.

3. معايير هيكلية.

1- المطلب الأول : معايير الدخل

يعتبر الدخل المؤشر الأساسي لقياس النمو ويمكن أن نقسمه إلى أربع مؤشرات:

1-1 الدخل القومي الكلي :

يقترح الباحث Mead قياس النمو بالتعرف على المدخول القومي الكلي وليس متوسط مصيب الفرد من الدخل يعرف الدخل القومي الكلي على أنه إجمالي المدخول المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات في الدولة خلال سنة كما يعرف على أنه مجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع غير مشتملة على السلع الوسيطة.³ لكن هذا المقياس لا يلقى قبولا في الأوساط الاقتصادية وذلك لأن زيادة الدخل القومي لا تعني نمو عدد السكان ونقص الدخل القومي لا تعني تخلف عند نقص عدد السكان ، كما لا يمكن الاعتماد على هذا المقياس عند انتشار الهجرة من دولة إلى أخرى.

¹ ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، مرجع ذكر سابقاً، ص - ص 20-21.

² ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص، نقود ومالية، 2014-2015، ص 14.

³ مسغوني مني، "علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 1979 - 2001" منكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية ت جامعة ورقلة 2004 - 2005 ص 43.

2-2 الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي ، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما تتوفر لها إمكانيات مختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من التقدم الفني¹ وفي هذه الحالة يجب الأخذ بعين الاعتبار المعايير السابقة في قياس الدخل ، لكن أيضا هذا المقياس قبل بالرفض كسابقة وهذا نتيجة صعوبة قياس وتقدير الثروات الكامنة في المستقبل.

2-3 معيار متوسط الدخل الفردي:

يعتبر معيار متوسط الدخل الفردي أكثر المعايير صدقا وأكثرها استخداما لقياس مستوى النمو ، فاذا زاد معدل متوسط الدخل الفردي زاد مستوى نمو البلد والعكس صحيح ، وبقياس النمو الاقتصادي بما يسمى معدل النمو البسيط وذلك نجده بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{(\text{الدخل الحقيقي فترة الحالية}) - (\text{الدخل الحقيقي فترة السابقة})}{(\text{الدخل الحقيقي فترة السابقة})} \times 100$$

لكن هناك أيضا مجموعة من المشاكل والصعاب التي تواجه هذا المعيار وهي:²

- إحصائيات السكان والمدخول غير كاملة وغير دقيقة في الدول النامية.
- اختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها الدخل في الدول المتخلفة وهذا ما يصعب عقد المقارنات.
- قسمة إجمالي الدخل القومي يكون على إجمالي السكان أو العاملين فقط.

2-4 معادلة سنجر (Singer) للنمو الاقتصادي:

في عام 1952 وضع سنجر معادلة النمو الاقتصادي وهي دالة لثلاث عوامل :

الادخار الصافي S .

إنتاجية رأس المال P.

معدل نمو السكان R.

والدالة هي على الشكل التالي: $D=SP-R$

¹ إسماعيل الشهباني " مقدمة في اقتصاد التنمية " الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 1997 ، ص 18.

² محمد عبد العزيز عجمية ، دة إيمان عطية ناصف ، د علي عبد الوهاب نجا ، " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق " ، الدار الجامعية للنشر - الإسكندرية 2007 ص 98 - 99.

حيث D يمثل معدل النمو السنوي لدخل الفرد . وقد أورد سنجر قيمة عددية لهذه المتغيرات اذا افترض:

$$S = 6\% \text{ من الدخل القومي.}$$

$$P = 0.2$$

$$R = 1.25\%$$

2- المطلب الثاني: المعايير الاجتماعية

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وأهم هذه المؤشرات:

1- معايير صحية:

ومن أهم المعايير التي تستخدم لقياس التقدم الصحي:

– عدد الوفيات لكل ألف من السكان : فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الغذاء والخدمات الصحية وبالتالي التخلف.

– معدل توقع الحياة عند الميلاد :

بمعنى متوسط عمر الفرد فإذا زاد معناه التقدم الاقتصادي والعكس صحيح.

بالإضافة إلى ذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر منها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

2- معايير تعليمية:

حيث نبحث عن هذه المعايير في أهمية التعليم والتكوين وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك ، ومن بين هذه المعايير:¹

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع .
- نسبة الإنفاق على التعليم إجمالي الناتج المحلي وكذلك إجمالي الإنفاق الحكومي.

3- معايير التغذية:

إن نقص التغذية وسوءها يؤدي إلى نقص الإنتاجية وبالتالي انخفاض مستوى الدخل.

4- معيار نوعية الحياة المادية:

معيار نوعية الحياة المادية وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام 1977 وهو يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة ولهذا هو أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير الأخرى، وهذا المعيار يشمل ثلاث مؤشرات:

¹ محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص218.

1. توقع الحياة عند الميلاد.¹

2. معدل الوفيات بين الأطفال.

3. معرفة القراءة والكتابة.

5- دليل التنمية البشرية:

هو مقياس جديد توصل إليه في سنة 1990 من طرف برنامج الأمم المتحدة وهو يشمل ثلاث معايير جزئية

1. معيار العمل المتوقع عند الميلاد.

2. معيار التحصيل العلمي: ويتكون من معيارين جزئيين هما: معرفة القراءة والكتابة بنسبة $\frac{2}{3}$ ومتوسط

عدد سنوات الدراسة في مؤسسات تعليمية بنسبة $\frac{2}{1}$

3. معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

3- المطلب الثالث: المعايير الهيكلية

تبحث في مدي التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية وأهم مؤشرات.

أ. الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

ب. الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

ج. نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

¹ بن عبيزة دحو، مرجع سبق ذكره، ص 99-100 .

المبحث الثالث : العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الإقتصادي.

المطلب الأول: سعر الصرف الحقيقي وعدم المساورة النقدية¹: MISALIGNMENT

يقصد بعدم الاصطفاف أو عدم المساورة النقدية (MISALIGNMENT) في سعر الصرف هو قياس مدى ابتعاد سعر الصرف الحقيقي الجاري عن مستواه التوازي حيث يؤدي ذلك إلى عدم التوازن في الاقتصاد الكلي، ويشير إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أو انخفاضه عن مستواه التوازي مما يجعل اقتصاد البلاد أكثر ضعفا عند التعرض لصدمات خارجية مثل الأزمة المالية الدولية التي يمر بها العالم الآن.²

لهذا يجب معرفة سعر الصرف التوازي الذي يعتمد بدوره على عوامل هيكلية واقتصادية كلية، في البلدان النامية يمكن مشاهدة هذا الشكل من عدم المساورة النقدية جليا عندما تقيم العملة المحلية بأعلى من قيمتها الشيء الذي يعيق النشاط التجاري والتنمية الاقتصادية، في العديد من هذه الدول نرى سعر الصرف مقيما بأعلى من قيمته، وجعله نوع من أنواع الرقابة على الصرف أو سياسة حمائية.³

لقد دفعت الحاجة المهتمين بسعر الصرف التوازي إلى بحث أساليب مختلفة لتقديره ومن هذه الأساليب أسلوب توازن الاقتصاد الكلي العام (Macro Economique) ويعد سعر الصرف التوازي وفق هذا الأسلوب ظاهرة حقيقية إلى جانب كونه ظاهرة نقدية، وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث متطرقين إلى نموذج التوازن العام أولا وكذا عدم المساورة النقدية ثانيا .

¹ Mis alignment = عدم المساورة النقدية = عدم الاصطفاف.

² مقالة ل: د. مصطفى محمد عبد الله، "قياس سعر الصرف الحقيقي التوازي في السودان خلال الفترة (1980 - 2009) - مجلة المصري - مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، العدد 53 / سبتمبر 2009، ص 04.

³ مداخلة ل د. محمد بن بوزيان والطاهر زباني بعنوان " الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب" الملتقى الوطني الأول للاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة - 21-22 ماي 2002 البلدة - جامعة سعد دحلبه - البلدة - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

1- سعر الصرف الحقيقي ونموذج التوازن العام :

تميز نماذج التوازن العام بين نوعين من القطاعات الاقتصادية : القطاع المعروض والقطاع الثابت (المحتوي) إذ ضمن هذه النماذج يرتبط سعر الصرف الحقيقي بالأسعار النسبية المتعلقة بالسلع المتبادلة بالنظر إلى السلع غير المتبادلة وبالتالي فإن المنتجين للسلع التبادلية يخضعون للمنافسة الدولية على عكس السلع الغير التبادلية /ولقد قدم كل من (H. JOLY et ALL) نموذج بسيط بمعاملين المستهلك والمنتج من أجل وضع مخطط لحساب سعر الصرف الحقيقي حيث يركز هذا النموذج على الفرضيات التالية :

أ. اقتصاد مفتوح صغير ينتج نوعين من السلع : المتبادلة والغير المتبادلة
ب. $pe=e$. P^*e حيث أن (Pe) و (P^*e) هما أسعار السلع التبادلية المحلية والأجنبية، و (e) هو سعر الصرف الاسمي.

ت. مستهلكين يعظمون منافعهم، ومنتجين يعملون على تعظيم الأرباح.

ث. سوق السلع التبادلية هو دائما متوازن (الإنتاج يتعادل مع الاستهلاك).

الفرع الأول : سلوك المنتج :

بافتراض وجود منافسة تامة، وأن القيود التكنولوجية هي ممثلة بحدود إمكانيات الإنتاج، وأن برنامج المنتج ساكن أي غياب الاستثمار، حيث أنه من أجل كل مرحلة (فترة i) ($i = 1, 2, \dots$) يقوم المنتج بتعظيم الربح حسب الصيغة التالية :

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{Max} \\ L_e^i, L_{ne}^i, K_e^i, K_{ne}^i [P_e^i, F_e(L_e^i, K_e^i) + P_{ne}^i, F_{ne}(L_{ne}^i, K_{ne}^i) - w_i(i_e^i + i_{ne}^i) \\ - C_i(K_e^i + K_{ne}^i)] \\ L_i = L_e^i + L_{ne}^i \\ K_e^i + K_{ne}^i \\ K_i; L_i; W_i; C_{isontexog\acute{e}nes} \text{ خارجية متغيرات} \end{array} \right.$$

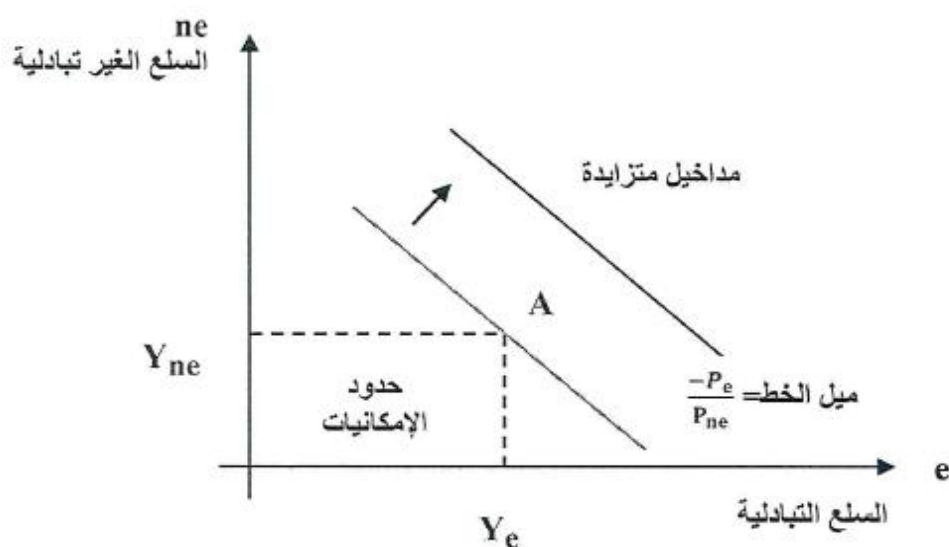
وبما أن العمل ورأس المال المعبر عنهما ب L و K هما متغيرات خارجية فإن برنامج المنتج يقوم على أساس تعظيم المداخيل (الإيرادات)، التي يعبر عنها بالمجموع المتوازن لمداخيل السلع المتبادلة ومداخيل السلع غير المتبادلة حيث يمكننا إعادة كتابة ما يلي :

$$\text{Max}\{P_e^i; Y_e^i + P_{ne}^i, Y_{ne}^i\}$$

وأخيرا :

$$\text{Max} \left\{ Y_e^i + \frac{P_{ne}^i}{P_e^i}, Y_{ne}^i \right\}$$

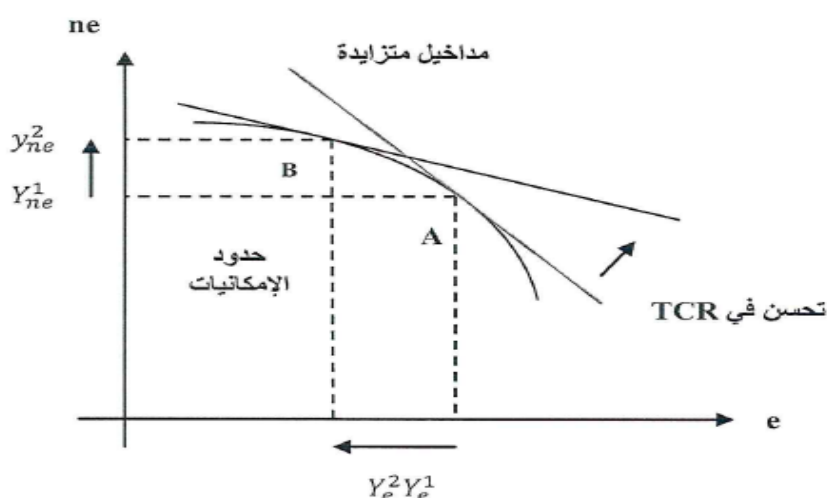
الشكل رقم (01) : برنامج المنتج في نموذج التوازن العام:



Source : H. Joly et all, 1996, p.08.

عندما يتحسن $(TCR = \frac{P_e}{p_{ne}} = e \frac{p_e^*}{p_{ne}})$ سعر الصرف الحقيقي فإن إنتاج السلع المتبادلة يميل إلى الانخفاض الحساب إنتاج السلع غير المتبادلة، يركز **Corden** على هذا المفهوم السعر الصرف الحقيقي لشرح انعكاسات الادخار على القطاعات المعروضة خارج القطاع المتعاطم في نموذج المرض الهولندي). أنظر المبحث السابق.

الشكل رقم (02): أثر تحسين ال TCR على برنامج المنتج :



Source : H. Joly et all, 1996, p.08.

الفرع الثاني: سلوك المستهلك

بالنسبة للمستهلك فإنه يرغب في تعظيم المنفعة التزامنية) برنامج من فترتين (i = 1, 2)

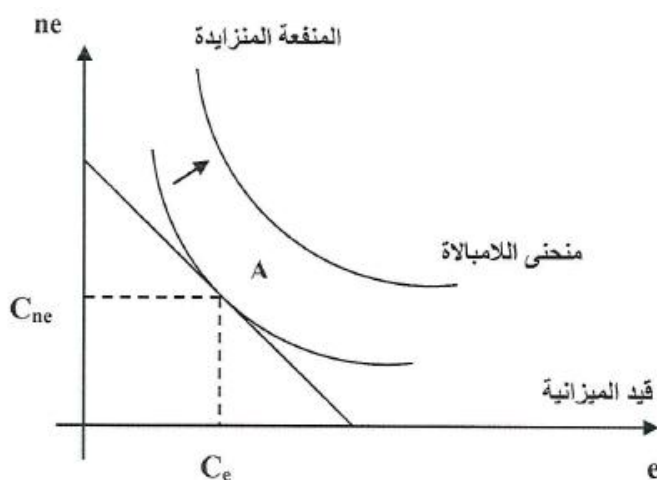
$$\left\{ \begin{array}{l} \text{Max} U(C_e^i, C_{ne}^i) \\ P_e^i \cdot C_e^i + P_{ne}^i \cdot C_{ne}^i = R_i - E \end{array} \right.$$

مع أن: R_i إيراد (دخل) الفترة i

E : المستوى الأمثل للدخار

C_{ne}, C_e : استهلاك السلع التبادلية والسلع الغير التبادلية على التوالي .

الشكل رقم (03) : برنامج المستهلك في نموذج التوازن العام:



Source : H. Joly et all, 1996, p.09.

إن اختيار المستهلك يتم بدمج تركيبات كميات السلع القابلة للتبادل مع السلع غير القابلة للتبادل عندما يتساوى سعر الصرف الحقيقي مع المعدل الهاشمي للإحلال بين هذين النوعين من السلع، وبما أن سعر الصرف الحقيقي هو ميل قيد الميزانية، فإن الانخفاض الحقيقي المؤدي إلى الزيادة النسبية في أسعار السلع غير التبادلية سترفع من استهلاك السلع التبادلية .

وعليه: فإن حل النموذج البسيط للتوازن العام يركز على تحديد المستوى الأقصى لسعر الصرف الحقيقي الذي يسمح في نفس الوقت بتعظيم أرباح المنتجين، ومنافع المستهلكين وبالتالي، فإن سعر الصرف الحقيقي الناتج عن هذا الحل سيكون مساوي المستوى معين لأسعار السلع التبادلية مع تلك الغير تبادلية.

2- الإطار النظري لعدم المساعدة النقدية:

إن تغير سعر الصرف الحقيقي مقارنة بقيمته التوازنية يمكن أن يكون له تأثيرات هامة على التنافسية الدولية وكذا حصة الموارد الوطنية، بين القطاع التبادلي والقطاع الغير التبادلي .

فالفارق بين سعر الصرف الحقيقي وقيمته التوازنية تسمى عدم المساعدة النقدية MESALIGNEMENT أي الفارق المتكرر والمستمر الكائن بين سعر الصرف الحقيقي TCR المتداول (الملاحظ) و TCR التوازني المحسوب . ونظرا لهذا فإن عدم المساعدة النقدية يمثل شكلا من أشكال عدم الاتصال) عدم الارتباط (السعر الصرف الحقيقي بمستواه التوازني، وعلى غرار أن تطاير la volatite TCR تعني التغيرات السريعة والمتكررة TCR في مدة زمنية قصيرة.¹

في البلدان النامية، فإن عدم المساعدة النقدية ل TCR غالبا ما تأخذ شكل تقدير مبالغ فيه إطار ممارسة سياسة المراقبة الصرف، وعليه فإن التقدير المبالغ فيه يفسر بانخفاض حقيقي لأسعار المنتوجات الأجنبية مقارنة بالمنتوجات المحلية، وهذا الانخفاض يمكن أن يكون له تأثيران رئيسيان:

- أولا على الإنتاج: حيث تمنح القليل من الموارد لإنتاج السلع التي يمكن أن تصدر، بما أن هذه السلع ستكون ذات سعر مرتفع بالنسبة للأجنيين، في نفس الوقت، سيقبل إنتاج السلع البديلة (المنتوجات البديلة) للمنتوجات الأجنبية.

- ثانيا على الاستهلاك: إن انخفاض أسعار السلع الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية يحفز الإنفاق المحلي (الداخلي) على السلع الأجنبية. إذن هذان التأثيران يسببان عجزا في الحساب الجاري.

¹ بلحشر عائشة، أطروحة شهادة دكتوراه، سعر الصرف الحقيقي التوازني، جامعة أوبوكر بلقايد- تلمسان-، سنة 2013-2014، ص 237.

الأثر الصافي للمغالاة (التقدير المبالغ فيه) هو جعل الصادرات صعبة، وهذا مع تحفيز الواردات التي تؤدي بالحساب الجاري إلى العجز، ومن ثم فإن أرباح الشركات والمنتجين المحليين ستتناقص مؤدية بعد هذا إلى تراجع في الاستثمارات وبطبيعة الحال نقص من حجم الصادرات ، هذا الوضع يؤدي إلى انخفاض نسبة النمو (ركود

اقتصادي) **Recession économique**.

علاوة على ذلك، يمكن للمغالاة أن تؤدي إلى سحب (خروج) رؤوس الأموال تحسبا لأي تقييم عكس هذا، عندما يكون هناك انخفاض في التقييم هذا يؤدي إلى ارتفاع الواردات، محفزة بذلك الإنتاج المحلي، مما يؤدي بدوره إلى تكريس المزيد من الموارد لإنتاج السلع القابلة للتبادل، بما أنها ستكون أقل سعرا بالنسبة للأجانب، من ناحية أخرى، فإن التخفيض من قيمة العملة الوطنية يشجع الطلب على السلع المحلية، وهذه الآثار كلها تحفز النمو الاقتصادي وتولد فائضا في الحساب الجاري وتخلق ضغوطا تضخمية أنجزت عدة دراسات بهدف إظهار آثار عدم الاصطفاف (عدم المسايرة النقدية) تمثلت في كل من :

* **cottaniet all**¹ (1990) في دراسة أنجزت على 24 بلدا ناميا، وجد أصحاب هذه الدراسة علاقة والنمو السكاني ونسبة نمو التصدير والنسبة الصافية للاستثمار والنمو الزراعي سلبية بين عدم الاصطفاف الفلاحي.

* **Grobar** (1993) حدد رابطا سلبيا بين عدم الاصطفاف الذي تم قياسه بفرق القيمة بين السوق الموازية والصادرات لعينة من الدول ذات الدخل المتوسط.

* **ofair Razin et all** (1997) وجدوا أن هناك علاقة عكسية بين عدم الاصطفاف ونمو **PIB** .

* أخيرا في (2000) **Achy et sekkat** قدموا سببا إضافيا للأثر السلبي للتطايير وعدم اصطفاف أسعار الصرف الحقيقة على أداء فعالية تصدير المنتجات المصنعة في بلدان منطقة الشرق الأوسط (MENA) .

* **GURA ET GRENNES** (1993) في دراسة لسلسلة زمنية (33 بلدا إفريقيا صحراويا) وجد أن هناك علاقة سلبية بين عدم الاصطفاف والفعالية الاقتصادية.

* **KLAU** (1998) لاحظ أن إحدى الأسباب الرئيسية لانحطاط الفعالية الاقتصادية في منطقة **CFA** في منتصف الثمانينات (1980) كانت المغالاة في الفرنك **CFA** في تلك الآونة .

و إن عدم اصطفاف سعر الصرف الحقيقي بالنسبة لمستواه التوازني يمكن أن يحسب بالطريقة التالية :

بحيث:

TCRE: سعر الصرف الحقيقي التوازني.

(i)، **(t)**: تمثل الزمن والبلد على الترتيب .

TCER: سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

¹ بلعرش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص238.

إن المقاربة القائمة على النسبة الجزائية السوق الموازي هي طريقة أخرى لقياس عدم المساعدة النقدية، والمنطق وراء استعمال النسبة الجزائية للسوق الموازي كمؤشر لحساب عدم المساعدة النقدية هو شيء بديهي، حيث أنه كلما زادت المغالاة في تقييم سعر الصرف الحقيقي كلما كانت المراقبة صارمة على الصرف، ومن ثم ارتفاع في النسبة الجزائية وهذا يعني العلاقة التالي.

$$e - e^* = f(V - e)$$

بحيث:

e : سعر الصرف الحقيقي

e^* : سعر الصرف الحقيقي التوازني

V : نسبة السوق للسوق الموازية.

$(V - e)$: هي النسبة الجزائية للسوق الموازي.

ومن المناقشات السابقة فإن الدالة (f) من حيث المبدأ تكون الدالة متزايدة.

3- أنماط عدم المساعدة النقدية لسعر الصرف الحقيقي

إن أكبر الاختلالات في الحسابات الجارية لعدة بلدان في طور الانتقال والتطور تطرح السؤال التالي:

هل يمكن لهذه الاختلالات أن تؤدي إلى فقدان التنافسية المرتبطة بالتقدير الحقيقي؟

حديثاً، هناك مناقشة واسعة حول أسباب وآثار هذا التقدير الحقيقي في البلدان النامية وفي طور الانتقال، إذ تعارضت وجهتها نظراً¹، "رأي عدم المساعدة النقدية" أين يؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى فقدان التنافسية التي تحط من ميزان الحساب الجاري، أما الرأي الآخر "رأي الأساسيات" الذي يعتبر هذا الارتفاع يمثل التطور الحقيقي لأساسيات التي تغير التوازن ما بين الادخار والاستثمار في هذه الحالة، كل ارتفاع حقيقي هو ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي التوازني.

- الفرع الأول: عدم المساعدة النقدية للاقتصاد الكلي "رأي عدم المساعدة النقدية

Le mésalignement macro économique (mésalignement view):

وفقاً لهذا الرأي فإن الارتفاع الحقيقي (التقدير الحقيقي) هو نتيجة لاختيار نظام سعر الصرف وكذلك نتيجة لتدفقات رأس المال، ويمثل بالتالي فقدان القدرة على المنافسة (التنافسية).

ووفقاً لهذا التفسير، فإن أكبر الاختلالات في الحسابات الجارية تكون نتيجة لارتفاع الحقيقي في العملة، وهذا يعني كذلك أن الاختلالات في الحسابات الجارية ليست ثابتة، يمكن أن تعدل بإجراءات انخفاض اسمي وحقيقي للعملة. براهين هذا الرأي مبنية على المنطق التالي:

¹ بلعرش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 240.

أ/ إن الارتفاع الحقيقي للعملة من المحتمل جدا أن يحدث حين يكون سعر الصرف ثابتا ومستعمل كنقطة تثبيت اسمية للسياسة النقدية.

ب/ في الواقع، رغم أن تثبيت سعر الصرف هو وسيلة سريعة لحفض التضخم أو تجنب التضخم في اقتصاد معروف بتضخم مرتفع (قوي)، إلا أن رُسُو (تثبيت) سعر الصرف لا ينقص من نسبة التضخم فورا على المستوى العالمي. الأسباب التي تمنع (لا تسمح) التضخم من الانخفاض فورا على المستوى العالمي عديدة¹ نحملها فيما يلي:

- نظرية تعادل القوة الشرائية (PPA) لا تنطبق على المدى القصير، بما أن المنتوجات المحلية والأجنبية ليست قابلة للاستبدال تماما، هكذا فإن الشركات الوطنية والأجنبية التي مالت نحو السوق المحلية ليست مجبرة على خفض أسعارها (نسبة التضخم) على المستوى العالمي.
- إن أسعار السلع غير القابلة للتبادل لا تعرف نفس الضغوط التنافسية كأسعار السلع القابلة للتبادل، ولهذا فإن التضخم في القطاع غير التبادلي ينخفض ببطء.
- هناك أيضا بعض الجمود في نمو الراتب الاسمي (لاسيما أن هناك نظام فهرسة الرواتب) الذي يتأخر في أخذ التغيرات على مستوى الرواتب العالمية.
- من ناحية أخرى، في البلدان ذات الفهرسة الرسمية للرواتب، يستند نمو الرواتب على الماضي بدلا من التضخم الحالي، إذا الجمود في ثبات أو تحديد الرواتب يعني أن النمو في الرواتب يبقى دائما تحت المتوسط العالمي.
- إذا كان التضخم المحلي لا يتقارب فورا مع المستوى العالمي . عندما يكون التكافؤ ثابتا في سعر الصرف يحدث ارتفاع حقيقي وبناءً على هذا تصبح الواردات أكثر غلاءً مقارنة بالواردات والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى تدهور في الحساب الجاري.

● حتى الفروق الصغيرة بين نسبة التضخم المحلي والأجنبي يمكن أن تؤدي بسرعة إلى ارتفاع حقيقي وجوهري. وبالتالي فإن استعمال سعر الصرف الثابت (كسياسة الرشو) تثبت (الاسمية) كأداة لمكافحة التضخم يؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر الصرف ونتيجة لهذا تدهور الحساب الجاري.

هذا الارتفاع يمكن أن يحدث حتى في نظام الصرف العائم، إلا إذا كان البنك المركزي يتبع سياسة الرسو بالانزلاق على هدف سعر الصرف الحقيقي.

في إطار تعويم مسير، فإنه يمكن للارتفاع الحقيقي أن يحدث بسبب تدفق كبير في رؤوس الأموال ومثل هذه التدفقات يمكن أن تكون لها عدة أسباب:

✓ إن تدفق رؤوس الأموال المضاربة يمكن أن تمنع الانخفاض الاسمي للعملة للحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي في استمرار وجود الفرق بين التضخم المحلي والأجنبي.

¹ بلعرش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 241.

✓ يمكن المحاولة لمنع ارتفاع اسمي بالتدخلات المصرفية) في غياب مراقبة رؤوس الأموال أن لا تكون قادرة على منح الارتفاع الحقيقي.

إن لم تكن هذه التدخلات معمقة (عقيمة) فإن كتلة أو حجم العملة سيرتفع ويؤدي إلى تضخم محلي مرتفع وبدورها التدخلات تحدث ارتفاعا حقيقيا، أما إذا كانت معمقة (عقيمة) فإن نسبة الفائدة تبقى مرتفعة وتستمر تدفقات رؤوس الأموال أمر مقترح.

– الفرع الثاني: عدم المساعدة النقدية الهيكلية (رأي الأساسيات):

le mésalignement Structurel : (Fundamentals view)

وفقا لهذا الرأي الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي ليس مؤشر لعدم اصطفاف سعر الصرف وفقدان القدرة على التنافس، ولكنه مؤشر لارتفاع سعر الصرف الأساسي إن تدهور الحساب الجاري ليس أثرا لارتفاع (أو القيمة) الحقيقي ولكنه الجواب الأمثل للتغيرات الهيكلية (البنويقي) والأساسية في الاقتصاد إن لم يحدث عدم الاصطفاف (عدم المساعدة النقدية) فإن اختلال توازن الحسابات الجارية يمكن أن يعرف على أنه مثل الجواب الأمثل في التغير غير المرغوب فيه في نسبة الادخار والاستثمار.

إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الأساسي يمكن أن يحدث لسبب من الاثنين:¹

1/ الارتفاع الملاحظ يمثل تصحيحا فعلا لانخفاض الأساسي

2/ هناك تغيرات أساسية في الاقتصاد الكلي) **macroeconomie** الإنتاجية التكنولوجية... الخ) مثلا أثر **Balassa Samuelson** يبين أن زيادة سريعة في الإنتاجية في قطاع السلع القابلة للتبادل بالنسبة لقطاع السلع غير القابلة للتداول تؤدي إلى زيادة نسبية في سعر السلع غير القابلة للتبادل بالنسبة للسلع القابلة للتبادل، إذ ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (مؤشر أسعار المستهلكين الذي يستند على سعر الصرف الحقيقي. **CPI based real exchange rate**) والذي لا علاقة له بفقدان القدرة على (التنافس) التنافسية الاقتصادية.

نفس الظاهرة يمكن أن تظهر إذ كانت رؤوس الأموال الأجنبية تستثمر في السلع غير القابلة للتبادل (أراضي عقارات . خدمات....) وترفع أسعارها النسبية بالنسبة للسلع القابلة للتبادل.

إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الأساسي يعتبر بالنسبة لبعض الباحثين كتصحيح لانخفاض التجاوز (**OVERSHOOTING**) الذي يحدث في الخطوات الأولى لعملية الإجراءات الانتقال.

¹ بلجرش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 242.

4- علاج عدم المساعدة النقدية:¹

إن عدم المساعدة النقدية السعر الصرف الحقيقي، كما رأينا سالفًا، يمكن أن تكون له آثار هامة على التنافسية الدولية، وعلى توزيع المواد الوطنية بين القطاعين التبادلي وغير التبادلي.

من بين الإجراءات التي يمكن للحكومة) السلطات (الأخذ بها لمواجهة هذه الظاهرة تلخصها فيما يلي:

- الفرع الأول: إجراءات الخاصة بتخفيض القيمة الاسمية للعملة:

✓ إن كان هناك عدم مساعدة نقدية ناتجة عن الاقتصاد الكلي، يجب البدء بوضوح نهاية لغير التطابق بين السياسة الاقتصادية الكلي (Politique macroeconomique) وسعر الصرف الاسمي كما يمكن للحكومة بعد هذا الانتظار حتى يستقر أو يعتدل الوضع الاقتصادي لوحده إلى غاية أن يتجه سعر الصرف الحقيقي الفعلي للتوازن.

✓ إن اتخذ عدم التوازن شكل المغالاة في العملة المحلية بقيمتها الحقيقية وتدهورت بعد هذا التنافسية الدولية وإن كان سعر الصرف الاسمي ثابتًا يمكن اللجوء إلى إعادة تسوية الصرف الحقيقي إلى قيمته التوازنية بخفض الأسعار الداخلية) المحلية للسلع غير القابلة للتبادل.

في هذه الحالة حيث تكون الأسعار جامدة، هذه التسوية لا يمكن أن تتم وهذا يؤدي إلى ظهور البطالة. إن إعادة تسوية سعر الصرف الحقيقي التوازي يمكن أن يتم بإتباع إجراءات تفضل) تعز (تسوية السعر المحلي للسلع القابلة للتبادل والإجراء الأكثر استعمالًا من بين هذه الإجراءات هو تخفيض العملة من حيث قيمتها الاسمية. ✓ مبدئيًا، الهدف من التخفيض هو تحسين التنافسية الدولية، وتحسين المركز الخارجي للبلد في نفس الوقت، بما أن $TCR = EP_t/P_n$ فالتخفيض الاسمي الذي من آثاره الزيادة في "E"، لا يمكن أن يكون له أثر إلا إذا ارتفع سعر السلع غير القابلة للتبادل بنفس نسبة سعر الصرف الاسمي.

✓ إن انخفضت دولة ما عملتها، في حين أن هاته الأخيرة مغالاة فيها (مقدرة بإفراط) من حيث القيمة الحقيقية فإن هذا التخفيض سيساعد غالبًا في إعادة التوازن، من ناحية أخرى إن توافقت مع إجراءات اقتصادية كلية مناسبة، سيكون لهذا التخفيض في الغالب أثر إيجابي على سعر الصرف الحقيقي على المدى المتوسط والطويل كذلك. ✓ أما إن كانت شروط التوازن قد سبق وضعها، يعني أنه إذا كان سعر الصرف الحقيقي الفعلي لا ينحرف على توازنه لمدة طويلة (فالتخفيض الاسمي لن يكون له أثر على المدى المتوسط والطويل وبالتالي سعر السلع غير القابلة للتبادل PN يرتفع سريعًا وTCR لن يتغير.

✓ بما أن التخفيض (dévaluation) الاسمي الذي يرفع "E" في معادلة سعر الصرف الحقيقي $TCR = EP_t/P_n$ يهدف إلى تصحيح عدم المساعدة النقدية محدثًا بذلك انخفاضًا (Depreciation) حقيقيا، من

¹ نفس المرجع السابق، ص 243.

المهم أن يترافق مع زيادة نسبة متساوية في P_n (une hausse equiproportionnelle) هذه الزيادة يمكن أن تكون لها عدة أسباب:

1. سياسة توسيع القرض) أو الكتلة النقدية.
 2. سياسة توسيع الميزانية وفهرسة الرواتب.
- لكن إن تمت في إطار الصرامة النقدية والميزانية وبدون فهرسة للرواتب يولد هذا التخفيض في القيمة الاسمية تخفيضا في القيمة الحقيقية ويساعد في استعادة توازن سعر الصرف الحقيقي التوازي. لكن، حتى وإن كانت الإجراءات الاقتصادية الكلية المرافقة تقيده) جازمة (فإن تخفيض القيمة الاسمية لا ينتج عنه أبدا تخفيض في القيمة الحقيقية النسبية المتساوية (equiproportionnelle) على المدى المتوسط والطويل.
- عدة قوى ستحدث زيادة في مستوى الأسعار PN الذي سيزل (أو يضعف) جزئيا أو جزءا من الأثر الحقيقي، مثلا تخفيض القيمة الاسمية ترفع أسعار السلع المتوسطة المستوردة وهكذا تكلفة إنتاج السلع المحلية هذه الآثار تتضاعف مع الوقت.

ولهذا فإن تخفيض القيمة الاسمية ينتج عنه وفورا زيادة كبيرة (تقريبا نسبة متساوية) في سعر الصرف الحقيقي، وبعد هذا عندما تضاف أسعار السلع المستوردة (وفي بعض الأحيان الرواتب) إلى التخفيض في القيمة الاسمية، فإن أثر TCR يصبح متأكلا جزئيا. (نجد هذا في القسم الأخير - بعد هذا مباشرة - نتائج تجريبية تخص مدى هذا التآكل.

- الفرع الثاني: إجراءات أخرى ممكنة

مبدئيا بإتباع إجراءات أخرى يمكن الحصول على نتائج مشابهة لنتائج تخفيض في القيمة، ومع ذلك من الصعب الإنتاج، بل جميع آثار تخفيض القيمة.

حقوق الجمارك عند الاستيراد ومنح مساعدات مالية عند التصدير، هذان النوعان من الإجراءات (التدابير) مجتمعة لا تنتج إلا جزئيا آثار تخفيض القيمة فحقوق الدخول (أو المرور) ترفع سعر (الداخلي) المحلي للسلع الممكن استيرادها وبالمثل، فإن المساعدات المالية على الصادرات ترفع السعر الداخلي للسلع الممكن تصديرها، مادامت الحقوق والمساعدات مطبقة بنفس النسب، فإن العلاقة بين السلع القابلة للاستيراد والسلع القابلة للتصدير (السلع القابلة للتبادل) لن تغير ولكن السعر النسبي للسلع القابلة للتبادل مقارنة بغير القابلة للتبادل سيرتفع. الإجراءات الاثنان مختلفان جدا من نواحي أخرى:

- أولا : يؤثر تخفيض القيمة على الصفقات المرئية **Visibles** وغير المرئية على حد سواء، حقوق الجمارك (الرسوم الجمركية) والمساعدات المالية ليس لها أي تأثير على التبادلات المرئية.

- ثانيا: تخفيض القيمة بغير السعر، بالعملة المحلية للسلع والخدمات القابلة للتبادل وصرف الأصول (الأصول القابلة للتبادل)، في حين أن أثر الرسوم الجمركية والمساعدات المالية لا يمس إلا السعر الداخلي للسلع والخدمات القابلة للتبادل.

- **ثالثا:** تخفيض القيمة يؤثر على نسبة الفوائد الداخلية إذا كان يثير التوقعات المتعلقة بالتخفيضات الجديدة في القيمة، في هذه الحالة، جزء من هذا التخفيض المتوقع في القيمة يؤثر على نسبة الفوائد الداخلية حتى لو كانت حركات رؤوس الأموال موضوع مراقبة أما الرسوم الجمركية والمساعدات لا تمارس هذا الأثر على نسبة الفوائد.

- **رابعا:** تخفيض القيمة ليس له عادة تأثير مباشرة على ميزانية الحكومة في حين أن الرسوم والمساعدات هي عادة مصدر لاختلال التوازن في الميزانية.

- **خامسا:** إذا كانت الرسوم والمساعدات داخلة في الحساب، فإن مجموعة من الضغوط المختلفة تتجمع حتى تعفي النشاطات التي تمارسها من بعض الرسوم والمساعدات أو تستفيد من الأخرى، والخبرة تبين أن دورها يتوج غالبا بالنجاح.

المطلب الثاني: مقاربات سعر الصرف الحقيقي وعلاقته بالنمو الإقتصادي.

إن تحديد سعر الصرف التوازني الحقيقي هو موضوع بالغ الأهمية بالنظر إلى إختلال سعر الصرف وسوء ادارته يسبب العديد من المشكلات كاختلال النمو الإقتصادي، ضغوط التضخم والتدهور في الحساب الجاري كلها تؤدي الى حدوث الازمات. وفي هذا السياق نجد تعدد النظريات التي تعتمد على مناهج مختلفة في تقدير سعر الصرف الحقيقي والتي قامت بدراسة العلاقة في الحاضر والاجل المتوسط والبعيد الموجودة بين سعر الصرف الحقيقي ومجموعة من المحددات الاقتصادية التي بإمكانها تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، لهذا إرتأينا أنه من الضروري التطرق إلى أهم المقاربات والتي يمكن حصرها في فأتين. الفئة الأولى تسمى بنماذج الإقتصاد الكلي القياسية (BEER, FEER). أما الفئة الثانية هي نماذج الحركية (الديناميكية) ¹ NATREX.

1- مقارنة سعر الصرف التوازني الأساسي (BEER)

1-1- المفاهيم النظرية الأساسية:

بعد الإعتراف بالقيود والقصور التي تعاني منها تعادل القوة الشرائية ، ركز قدر كبير من الباحثين الإهتمام بمقاربات أخرى لسلوك سعر الصرف الحقيقي التوازني، إستنادا إلى بعض المحددات الأساسية لأسعار الصرف، ويعتبر النموذج الذي قدمه (WILLIAMSON) من أكثر المقاربات استخداما على النطاق الواسع، وهو سعر الصرف التوازني الأساسي الذي عرفه بأنه سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يتسق مع التوازن الإقتصادي الكلي على المدى المتوسط والذي نعني به التوازن الانى على الصعيدين الداخلي والخارجي ². ويقال إن التوازن الداخلي يتحقق عندما يبلغ

¹ رملي، م. وبلعربي، ع. (2017) سعر الصرف التورزني السلوكي في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 05، ص 213.
² موساوي، م. وبنوجعفر، ع. (2018) دراسة تحليلية وقياسية لمحددات سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 09، ص 228.

الإقتصاد مستوى إنتاج يتسم بالتشغيل الكامل في ظل بيئة يسودها تضخم منخفض. وفيما يتعلق بالتوازن الخارجي وبصورة أدق، يوصف بأنه توازن مستدام في ميزان المدفوعات على مدى المتوسط، الذي يضمن صافي تدفقات الموارد والقدرة على تحمل الدين الخارجي، ويمثل أقل معيار للدلالة على التوازن الخارجي، هو أن وضعية رصيد الحساب الجاري "مستدime". وخلافاً لنهج تعادل القوة الشرائية البسيط، فإن مقارنة (FEER) تعتبر أن توازن سعر الصرف الحقيقي سوف يتفاوت عبر الزمن مع تطور العوال التي تؤثر على التوازن الداخلي والخارجي المستديم .

وعادة ما يتطلب تقدير FEER المرور من خلال خطوتين متتاليتين حسب كلارك وماكدونالد (1998-2000). أولاً تحديد معادلة التوازن الخارجي بالمساواة ببساطة بين رصيد الحساب الجاري (CA) مع رصيد حساب رأس المال (KA).

$$CA = -KA$$

ورصيد الحساب الجاري هو مجموع صافي الميزان التجاري والعائد على صافي الأصول الأجنبية $nfar$. ويفترض أن يكون صافي الميزان التجاري ntb دالة سعر لصرف الحقيقي الفعلي، ومستوى الإنتاج عند التشغيل الكامل لإقتصاديات المحلية والأجنبية، كما يتأثر العائد على الصافي الأصول الأجنبية أيضاً بتغير سعر الصرف، أي أن ينخفض سعر الصرف الحقيقي (q) يرفع من عائد العملة المحلية على الأصول الأجنبية، وبالتالي يمكن تلخيص العلاقة الرئيسية لمنهجية FEER من خلال المعادلة التالية :

$$CA = ntb + nfar.$$

$$ntb = \delta_0 + \delta_1 q + \delta_2 \bar{y}_d + \delta_3 \bar{y}_f$$

حيث:

$$\delta_0 > 0, \delta_3 > 0, \text{ and } \delta_2 < 0$$

$$nfar = f(q)$$

وعند محاولة تطبيق منهجية FEER فإن مستوي رصيد حساب رأس المال التوازني عللا المدى المتوسط (KA) يتم تحديد معادلة ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط كأتي:

$$CA = f(q^{FEER}, \bar{y}_d, \bar{y}_f) = -\bar{KA}$$

حيث أنه وكخطوة أخيرة يتم تقدير من خلال الصيغة الآتية:

$$q^{FEER} = f(\bar{K}A; \bar{y}_d; \bar{y}_f).$$

2- مقارنة سعر الصرف الحقيقي التوازني السلوكي BEER:

تعددت المقاربات التي تعتمد على مناهج مختلفة في تقدير سعر الصرف الحقيقي لكن بالرغم من ذلك، إلا أن من بين هذه المناهج يوجد منهجية سعر الصرف السلوكي. حيث تعتبر هاته المقاربة الأوسع الإنتشار وذلك لسهولة تنفيذها على الرغم من أن لها بعض أوجه القصور النظرية التي تعاني منها هذه المقاربة.

2-1- تعريف:

قام ماكدونالد سنة 1997 وكلاارك سنة 1999 بإقتراح الصيغة الأصلية لنموذج سعر الصرف التوازني السلوكي BEER. والذي هو على عكس النموذج المعياري لـ (Mcdonald et alwilliamson 2002) يقوم على مسلك إيجابي لسعر الصرف التوازني¹.

والعلاقة الأساسية للنموذج هي شرط التوازن المالي المعطى عن طريق نظرية تماثل معدلات الفائدة الغير مغطاة.

2-1- عرض النموذج الكامن:

يستند المفهوم الأساسي لنهج BEER في أساسه النظري على تماثل معدل الفائدة الغير مغطاة (UIP)².

$$E(e_{t+1}) - e_t = i_t^* - i_t$$

$E_t(e_{t+1})$ هو القيمة المتوقعة لسعر الصرف الأسمي لفترة زمنية t خلال المدة (t+1)، e_t يمثل سعر الصرف الأسمي في فترة (t) المعروف في شروط النقد المحلي لكل وحدة من النقود الأجنبية. وبالتالي فإن أي زيادة تطرأ في (e) فإنها تعني انخفاض قيمة النقد المحلية (i_t^*) و(i_t) تنوه إلى معدل الفائدة الأسمية الأجنبية والمحلية على التوالي. وفروق التضخم المتوقع يتم طرحها من جانبي المعادلة (1)، يسمح لنا بتغطية تماثل سعر الفائدة الإسمي بتكافؤ الفائدة الحقيقية.

$$E_t(q_{t+1}) - q_t = r_t^* - r_t$$

¹ بنو جعفر، ع، (2007) الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر خلال فترة 1980-2015. مجلة مجاميع المعرفة، 04، ص57.

² بوعلي هشام، أطروحة لنيل مذكرة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان- سنة 2018-2019، ص143.

بحيث:

$$i_t - E_t(\Delta p_{t+1}) = r_t \text{ : سعر الفائدة الحقيقي المحلي}$$

$$i_t^* - E_t(\Delta p_{t+1}^*) = r_t^* \text{ : سعر الفائدة الحقيقي الأجنبي}$$

$E_t(\Delta p_{t+1})$ تعبر عن سعر الصرف الحقيقي المتوقع في الفترة (t) خلال الفترة (t+1).

(qt) هو سعر الحقيقي المشاهد.

(pt*) و (pt) هي الأسعار والجنية والمحلية على التوالي في الفترة.

ونظرا إلى ان معدل التوازن هو ليس بالمتغير الذي يمكن رصده رسميا، فإن النماذج التجريبية الرائجة لتقدير نسبة BEER تنطوي على سلسلة من الخطوات . ولإيضاح ذلك نعود إلى نموذج BEER كما هو مطبق بواسطة كلارك وماكدونالد (1998).

- تتمثل الخطوة الأولى في استخدام منهج التكامل المشترك في تقدير العلاقة طويلة المدى بين سعر الصرف الحقيقي السائد ومجموعة العوامل الإقتصادية على المدى القصير والطويل المدرجة في النموذج.
- استخدام قيم شعاع المقدرات بالنسبة للمتغيرات الساسية للنموذج من أجل حساب سعر الصرف الحقيقي السلوكي .
- أما بالنسبة للخطوة الأخيرة وهي حساب مؤشر عدم الأصطفاف، والذي يحسب بالفرق بين سعر الصرف الحقيقي السائد وسعر الصرف التوازني السلوكي. نحدد BEER كدالة لمتغير المتغيرات الأساسية للإقتصاد الكلي، F، على النحو التالي:

$$\ln(ER^*t) = \beta Ft + \epsilon t$$

أو هناك إمكانية للتعبير عن BEER بصورة عامة بدلالة مجموعة من الأساسيات الإقتصاد الكلي (

(Fundamentals).

3- مقارنة سعر الصرف الطبيعي NATREX :

بالرغم أن مقاربات BEER و PEER تعد إمتدادات مهمة لمقاربة FEER، غير أن هذه المقاربات لم تستطيع تفسير طبيعة عملية الإنحلال من سعر الصرف الحقيقي الفعلي في المدى القصير إلى معدل التوازن لماكدونالد (2000) في المدى الطويل، وإستجابتا لهذا جزئيا طور Stein (1994) سعر الصرف الحقيقي والتوازن الطبيعي أو إختصارا NATREX. والذي عرفه من خلال مفهومه الواسع، بأنه سعر الصرف الحقيقي من شأنه أن يسود إذا يمكن إزالة رؤس أموال المضاربة والتقلبات الدورية في حين ان معدل البطالة يكون في مستواه الطبيعي. وبطريقة أكثر وضوح قام Stein بتفسير سعر الصرف الحقيقي التوازني الطبيعي كالآتي :

سعر الصرف الحقيقي التوازني، هو معدل مستدام يرضي عدة معايير:

- أولاً: فإنه يضمن التوازن الداخلي على المدى الطويل، والذي يكون فيه الاقتصاد في أقصى طاقاته الانتاجية.
- ثانياً: انه يضمن التوازن الخارجي، حيث انه الوضعية التي يكون فيها المستثمرون عند سعر الصرف المحقق، غير مباين بين حيازة الأصول المحلية أو الأجنبية. وعند سعر الصرف الحقيقي التوازني، لا يوجد سبب يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع أو الإنخفاض. ومن هنا فان التوازن المحافظ المالية او التوازن الخارجي يعنى ضمناً ان أسعار الفائدة الحقيقية بين البلدين لا بد ان تتقارب بمتوسط ثابت. حيث انه طالما كان هناك عجز في الحساب الجاري، فان الدين الخارجي وما يرتبط به من فوائد المدفوعات سوف يرتفع. أما إذا تجاوز العجز في الحساب الجاري/ الدين الخارجي معدل النمو الناتج المحلي الخارجي الحقيقي، فان نسبة الدين/الناتج المحلي الإجمالي وعبء صافي فوائد المدفوعات/ الناتج المحلي الإجمالي سوف يرتفع أيضاً، وعندما يكون عبء الدين الخارجي عاليا بما فيه الكفاية، ففي هذه الحالة يستلزم تخفيض قيمة العملة لكسب كمية من النقد الأجنبي الأزمة من خلال الميزان التجاري لتغطية فوائد المدفوعات. ويتمثل شرط تحقيق التوازن الخارجي على المدى الطويل في أن تستقر نسبة الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى يمكن تحمله.

المطلب الثالث: سعر الصرف الحقيقي والنمو الإقتصادي.

1- نظرة عامة على العلاقة بين سعر الصرف والنمو الإقتصادي¹:

ينظر إلى سعر الصرف على أنه إحدي القنوات الرئيسية التي تحدد العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي (Bussonand villa 1997) حيث يمكن أن يكون لسوء إدارة سعر الصرف في اقتصاد ما تأثير سلبي على نمو هذا الاقتصاد. بالإضافة على ذلك تطرقة العديد من الدراسات ان هناك ادلة تجريبية تؤكد ان فترات النمو المرتفع في معظم البلدان ارتبطة بتقدير اقل للعملة. في الوقت نفسه، يمكن أن يكون للعملة القوية او المغلات في قيمتها اثر سلبي على للقدرة التنافسية للتجارة الخارجية وبالتالي إضعاف النمو. وفي المقابل،تثير دراسات تجريبية أخرى إلا أن الصدمات التي تخفض قيمة سعر الصرف الحقيقي لها أثار سلبية على المبادلات التجارية والنمو الإقتصادي وعلى النقيض من ذلك، من المرجح ان تجذب توقعات النمو في المستقبل رأس المال، وبالتالي ترتفع بدورها أسعار الصرف.

2- قنوات الانتقال بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي:

تستخدم سياسات الاقتصادية التي تتبناها الدول والحكومات ومن ورائها البنوك المركزية في إقتصاداتها سعر الصرف كأداة لتنظيم النمو والأداء الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تشير أنشطة الإقتصاد الكلي إلى أن هناك عدة قنوات يمكن من خلالها للنمو أن يستجيب لحركة سعر الصرف. ومع ذلك تكون هذه القنوات متناقضة في بعض الأحيان ولا تسمح بتحديد تأثير واضح. ومن الممكن ترخيص حساب الأدبيات في هذا المجال، اليات النقل بين سعر الصرف والنمو الإقتصادي وفقا لعدة محاور على النحو التالي:

2-1- تقييم أسعار الصرف:

إن سوء تقييم العملة في اقتصاد ما يمكن ان يآثر على النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال أن المبالغة في تقييم العملة في الاقتصاد تأثر سلبا على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية لهذا الاقتصاد في الأسواق الدولية على المدى القصير، حيث يمكن أن تؤدي هذه المغالاة في القيمة إلى إضعاف ثقة المؤسسات والمستهلكين عن طريق تقليص معدل الاستثمار والادخار، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. وبالمثل على المدى الطويل يؤدي سعر الصرف القوي الى خفض معدلات التضخم، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية التي تعتمد على استيراد المواد الأولية.

¹ بوعلي هشام، مرجع سبق ذكره، ص149.

2-2- استقرار اسعار الصرف:

في سياق آخر يؤدي استقرار اسعار الصرف إلى خفض التكاليف المرتبطة بالمعاملات التجارية الدولية. إلى تحفيز الإستثمار وبالتالي الزيادة في النمو الإقتصادي (2008 schanbl)، ويرجع ذلك على ان استقرار في أسعار الصرف يمكن ان يقلل من خطر فقدان العملة لقيمتها للمدى الطويل، مما يخفض بالمقابل اسعار الفائدة. وقد لاحظ في هذا الخصوص (collins 1996) ان استقرار اسعار الصرف الحقيقية يميل ان يرتبط بالنمو الإقتصادي السريع، في حين ان المرونة ترتبط بزيادة تقلب اسعار الصرف.

ويزيد هذا التقلب من خطر ربحية الأنشطة الاقتصادية (التصدير) وسعر الفائدة، بينما يؤدي إلى انخفاض نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذا الدور في إستقرار سعر الصرف يتطاب إستقرار التجارة على المدى الطويل، وكذلك بنية إقتصادية ومالية متطورة لضمان سعر صرف مستقر¹.

2-3- نظام سعر الصرف المتبع:

إن لنظام سعر الصرف المتبع في الحقيقة الأمر له تأثيران متضادان.

الأول: إن نظام الربط الجامد لسعر الصرف يعمل على تحفيز النمو الإقتصادي من خلال تشجيع تدفق الإستثمار الأجنبي إلا داخل البلد.

أما التأثير الثاني: مفاده أن سعر الصرف الحر يحفز النمو الإقتصادي عبر إعادة تخصيص الموارد نحو إستخداماتها البديلة، وهذا يقوم بزيادة الناتج الحدى للمورد، فإذا ما طبق البلد نظام الربط الجامد لسعر الصرف معنى هذا أن التأثير الأول سيصبح ساري المفعول، وبالتالي تحفيز تدفق الإستثمار الأجنبي، إلا أن هذا يجب أن يزيد عن التأثير الثاني المضاد، أي سوء تخصيص الموارد. وإذا ما حدث وتفوق التأثير الثاني فالأكيد أن النمو الإقتصادي سيعرف إنخفاض في حين إذا ما كان للتأثير الأول كلمة الفصل فإن النمو الإقتصادي سيعرف إرتفاع، والعكس صحيح إذا ما إنتهج البلد نظام سعر الصرف الحر.

¹ بوعلي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 151-152.

3-4- درجة إنفتاح الإقتصاد:

لقد تطرقنا سلفا إلى أن حجم ودرجة افنتاح تعتبر من بين العوامل المؤثرة على سعر الصرف الحقيقي فضلا عن كونها من أهم محددات النمو الإقتصادي وهذا بالإستناد على العديد من الأبحاث Rodick 2028, Coudert and Dubert 2005 ، لهذا تعتبر سياسة الإنفتاح على التجارة الدولية جزءا جوهريا في العلاقة بين سعر الصرف والنمو الإقتصادي التي تعتبر ايضا من العوامل الإيجابية خاصة في حالة البلدان التي يقودها نشاط التصدير. وفي هذا السياق فإن حركة الصادرات ترتبط ارتباطا قويا بكيفية إدارة أسعار الصرف الحقيقية. فحسب Edward 1993، يري أنه في الواقع يمكن أن يعمل سعر الصرف الحقيقي المنخفض على تعزيز القدرة التنافسية الدولية من خلال زيادة الصادرات. وإن هذه الزيادة في الطلب الخارجي لصالح الإنتاجية المحلية تعمل على تنميتها وتقويتها من خلال طويل هيكل رأس المال الإنتاجي. وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى نمو مستدام في إقتصاد يتسم بالعمالة الكاملة.

3-5- درجة تطور المالي:

لقد أكد كل من 1992- Bajehot 1873, schumpeter 1912, Levine and Loayzo 2000, Levine في أعمال سواء كانت نظرية أو تجريبية على الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه تطور النظام المالي عن طريق تطوير وسائل الدفع والوساطة المالية في تسريع النمو م خلال تسهيل الوصول إلى رؤوس الأموال الدولية وزيادة معدلات الإدخار. بالإضافة إلا ذلك يمكن أن يكون لتحسين إدارة المخاطر في نظام مالي متطور آثار إيجابية على النمو من خلال توفير الفرص للشركات والمنتجين لتعزيز مواردهم وإدارتها Fisman et Love 2004, Fischer 2003.

في سياق آخر أشار Aghion et Al 2005 في دراستهم أنمرونة سعر الصرف يمكن أن تكبح نمو الإقتصادي في البلدان التي تتسم بمستوى منخفض نسبيا من التطور المالي².

¹ بدرأوي، ش، 2015، تأثير سعر الصرف على النمو الإقتصادي فب الدول النامية. أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، ص 195.

² تهنان، م، 2008، تأثير التطور المالي على النمو افقتصادي في بلدان MENA، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي 05(02)، ص 03.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل نستخلص مجموعة من النقاط والتي تتمثل فيمايلي:

الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية يتجلي في كون الأول يتمثل الزيادة في الدخل الوطني خلال سنة، بينما التنمية الإقتصادية تتمثل في إرتفاع مستوى الدخل الإجمالي الحقيقي الذي تظهر نتيجته في تحسن مستوى معيشة الأفراد.

إن الناتج المحلي الإجمالي يتم تعريفه بقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الأعوان الإقتصاديون المقيمون في بلد ما، فعادة ما يتم إحتساب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد بالأسعار الجارية أو الثابتة بالعملة المحلية، ومنه يتم تعديلها حسب سعر الصرف إلى الدولار لكل سنة لأجل التفرقة بين التقدم والتخلف بين الدول (تصنيف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي).

تعدد المقاربات التي تعتمد على مناهج مختلفة في تقدير سعر الصرف الحقيقي، ويرجع هذا التعدد إلى القيود التي تعاني منها كل منهجية، عند محاولة دراسة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي ومجموعة من المحددات الإقتصادية التي ليست متماثلة بالنسبة لكل دول العالم.

وفي الأخير يتعزز النمو الإقتصادي أو يتم كبحه عبر العديد من العوامل التي ترتبط إرتباطا وثيقا بالسياسة الإقتصادية وأدواتها، حيث نجد نوعية نظام سعر الصرف المنتجة وسياساته من بين الأدوات التي تستخدم في تنظيم النمو والأداء الإقتصادي وذلك عبر مجموعة من القنوات التي تعمل على نقل الأثر في الإتجاهين.

تمهيد

من خلال الفصل الثالث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يقوم بتقديم لمحة عن سياسة سعر الصرف والنمو الإقتصادي في الجزائر ومدى تطور سعر الصرف في الجزائر، وكذلك واقع سعر الدينار الجزائري والعملات الأجنبية (الدولار والاورو) خلال فترة 2000-2017 .

أما من خلال المبحث الثاني فيمثل الإطار النظري للأسلوب المستخدم بحيث يتمحور هذا الأخير في إختبار التكامل المشترك بإستخدام منهجية **ARDL** وكذلك إختبار فترة الإبطاء المثلي للفروق الأولى لقيم المتغيرات وفي الأخير إختبار منهج الحدود (**Bounds test**) .

وفي الأخير خصصنا من خلال المبحث الثالث في دراسة قياسية و التعريف بمتغيرات الدراسة، وكذلك نتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة القياسية.

- المبحث الأول: سياسة سعر الصرف والنمو في الجزائر

1-2 المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

1- لمحة عن تطور سعر صرف الدينار الجزائري:

في هذا القسم من الفصل الثالث سيتم إيجاز المراحل التي مر بها الدينار الجزائري.

1-1 المرحلة الأولى: مرحلة الثبات الدينار إلى الفرنك الفرنسي (1964-1973)

في سنة 1964 وعلى المستوى البنك المركزي الجزائري قامت لجنة مكونة من إطارات جزائرية بإنشاء عملة وطنية خاصة بالجزائر سميت بالدينار الجزائري وذلك حسب المادة 02 من القانون رقم (64-111)، وبقي ثابت مقابل الفرنك الفرنسي (1 دج = 1 ف.ف) على غاية تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي و بالضبط سنة 1969، نتيجة تعرض الفرنك الفرنسي إلى هجومات مضاربة حادة، وقد إستمر ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي بالرغم من إنخفاض هذا الأخير بل وقد شرعت الجزائر خلال الفترة (1967-1969) بتطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب إستقرار سعر الصرف، وقد ظلت علاقة الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي ثابتة (1 دج = 1.2 ف.ف) خلال الفترة (1969-1973)، لكن ضعف العملة الفرنسية خلال هذه الفترة أدى إلى الإنخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى، هو ماترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الإستثمار التي إنطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، وقد سعى هذا الإجراء لتسيير الدينار الجزائري إلى تحقيق هدف مزدوج¹:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية من خلال الإعتماد على الدينار المقوم بأعلى من قيمته الحقيقية بغية التخفيف من عبئ التكاليف المتعلقة بالتجهيزات والمواد الأولية .

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل من خلال عزل تقلبات سعر الصرف للمحافظة على إستقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

¹ محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، مذكرة دكتوراه تلمساني حنان، جامعة تلمسان، ص 137.

1-2 المرحلة الثانية: مرحلة ربط إلى سلة من العملات (1974-1987)

بعد إختيار نظام "بروتون وودز" ونتيجة للصدمة البترولية سنة 1973 ارتفعت أسعار البترول بشكل كبير، وإنخفضت قيمة الدولار الأمريكي والذي تم تعويمه، ما أدى إلى إنخفاض إيرادات المحروقات المسعرة بالدولار عند تحويلها بالدينار الجزائري، هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية وعلى غرار باقي الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إعادة النظر في نظام الصرف، وعليه فقد قامت منذ جانفي 1974 بالتخلي عن ربط سعر الصرف الدينار بالفرنك الفرنسي والتحول إلى نظام صرف الدينار الجزائري بسلة مكونة من أربعة عشرة (14) عملة لإهم شركائها التجاريين¹.

* جدول رقم (03) العملات المكونة للسلة سنة 1973

العملة	النسبة
الدولار الأمريكي	40.15%
الفرنك الفرنسي	29.2%
المارك الألماني	11.5%
الليرة الإيطالية	4%
الجنيه الإسترليني	3.85%
الفرنك البلجيكي	2.5%
الفرنك السويسري	2.25%
البيزتا الإسبانية	2%
الفلورين الهولندي	1.5%
الكورون السويدي	1.5%
الدولار الكندي	0.75%
الشيلينغ النمساوي	0.5%
الكورون الدنماركي	0.2%
الكورون النرويجي	0.1%

المصدر: عبد الحميد مرغيت " تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الإستقلال".

¹ أمين صيد "سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات" مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، مذكرة دكتوراه تلمساني حنان، جامعة تلمسان 2017-2018، ص137.

1-3 المرحلة الثالثة: 1988-1994 :

على إثر التدهور المفاجئ لأسعار المحروقات سنة 1986 الذي أدى إلى إنخفاض السيولة النقدية، دخل الإقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة ميزانية المدفوعات كما أثرت الاختلالات السياسية والإقتصادية العالمية سنة 1988 بصورة مباشرة على الإقتصاد الجزائري وعلى الوضعية الإجتماعية مما أحدث مظاهرات شعبية كبيرة¹، وهذا ما أرغمها على تبني خطة سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الإقتصادي، من نظام إشتراكي إلى إقتصاد السوق، مما إستوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الإقتصاد الوطني، وكان لتقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية أهمية كبيرة في البرامج الإصلاحية، حيث أجري تعديل على معدل الصرف الرسمي بالغرض إيصاله إلى مستوى التوازن الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة، ويطلق على الطريقة التي إتبعها السلطات النقدية لغرض التعديل سياسة الإنزلاق التدريجي للدينار الجزائري الذي تم تطبيقه من 1987 إلى 1991 حيث إنتقل معدل صرف الدينار من 4.936 دج/دولار في نهاية 1987 إلى 17.77 دج/دولار في بداية 1991، وإستمر هذا الحال إلى غاية تاريخ 1991/09/30 حيث إتخذ مجلس النقد والقرض قرار تخفيض الدينار بنسبة 22% ما يعرف بالتخفيض الصريح وفقا لما تم الإتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي (FMI) وبهذا التخفيض بلغ سعر صرف الدينار من 22.5 دج/دولار وإستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994.

جدول رقم (04) تغيرات سعر الصرف خلال فترة (1987-1991)

السنة	1987	1988	1989	1990	1991
DA/\$	4.936	6.731	8.032	12.191	17.77

المصدر: س. زيار- أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على ميزان الجاري والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2010
مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة تلمسان-2013-2014، ص117.

¹ رحيمة بن عيني "سياسة سعر الصرف وتحديد، دراسة قياسية للدينار الجزائري، مذكرة دكتوراه تلمساني حنان، جامعة تلمسان 2017-2018، ص139.

المرحلة الرابعة (1994- إلى يومنا هذا): مرحلة تسير الديناميكي لسعر الصرف.

تعتبر هذه المرحلة حاسمة في تاريخ الدينار الجزائري، كونها تبنت جملة من الإجراءات وعلى رأسها إجراء التخفيض المرتكز على أسلوب المرونات، فبعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 ومع شروع الدولة الجزائرية في إبرام إتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية، وبالأخص بعد إبرام إتفاق ستانداي وإتفاق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994، تم الشروع في إجراء تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري. مع الفاتح من أكتوبر من سنة 1994 تم التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت (مرحلة محالسة العملة)، كإعلان عن سعر الصرف المرن الذي كان مرفوق ببرنامج التعديل الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي (1994 - 1998) ومن أهدافه النهوض بالإقتصاد الوطني، وتصحيح القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وقد سجل تخفيضين مهمين بالنسبة للدينار، الأول في أبريل 1994 بنسبة 40 % من قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي، الذي إنتقل من 24 دينار إلى 36 دينار، أما التخفيض الثاني فكان في شهر سبتمبر من نفس السنة وأصبح الدولار الأمريكي يعادل 41 دينار جزائري، وهكذا إستمر هذا النظام إلى أواخر سنة 1995.

وتناغما مع تحرير نظام الصرف وتحسين ميزان المدفوعات، أقام بنك الجزائر سوق الصرف ما بين المصارف ابتداء من 1996، وتم تبني نظام التعويم الموجه لسعر الصرف الدينار مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين، مع هدف إستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ومنذ ذلك الحين أصبحت أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة الرئيسية تحدد بكل شفافية في سوق الصرف ما بين المصارف، حيث يتدخل تسعة عشر مصرفا وبنك الجزائر كمورد رئيسي لعرض العملات الصعبة، ويتم تحديد أسعار صرف الدينار طبقا لآليات السوق لأسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقا للقواعد والأعراف الدولية¹.

وخلال فترة (1995-1998) إرتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 20 % وتبعه إنخفاض حوالي 13% خلال فترة (1998-2001) وتواصل هذا الإنخفاض حتى أوائل سنة 2002². في شهر جانفي 2003 قام البنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 % إلى 5 % بغية الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2013 "التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر(نوفمبر 2014)، ص76.

² شعيب بونوة، رحمة خياط (2011)، "سياسة سعر الصرف بالجزائر-نمذجة قياسية للدينار الجزائري- " الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 05، ص124.

1-2 المطلب الثاني: واقع سعر الدينار الجزائري والعملات الأجنبية (الدولار والأورو) خلال فترة 2000-2017.

عرف نظام الصرف عدة تطورات متتالية، منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه، ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين البنوك، فمن جملة الإجراءات المتفق عليها بين الجزائر والصندوق النقد الدولي هو إقامة سوق صرف بين البنوك، حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا للقرار 08/95 المؤرخ 1995/12/23، والجدول أسفله يوضح تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال فترة 2000-2017 (إلى غاية 2017/05/08).

الجدول رقم(05): يمثل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال فترة 2000-2017.

السنة	الأورو	الدولار	السنة	الأورو	الدولار
2000	72.6678	78.7772	2009	100.6096	72.1428
2001	70.2076	78.3494	2010	97.5540	73.0298
2002	74.1740	78.4350	2011	101.6113	73.0298
2003	86.3113	76.4159	2012	99.9060	77.8064
2004	89.2096	71.7032	2013	105.9699	79.7837
2005	90.1285	72.4626	2014	107.1348	80.7473
2006	91.1633	72.6208	2015	111.4632	100.5300
2007	95.0880	69.4436	2016	121.2015	109.5059
2008	94.6322	64.4283	2017	117.9412	110.2897

المصدر: Historique des taux de change officiels a partir de 1953 avec garphique

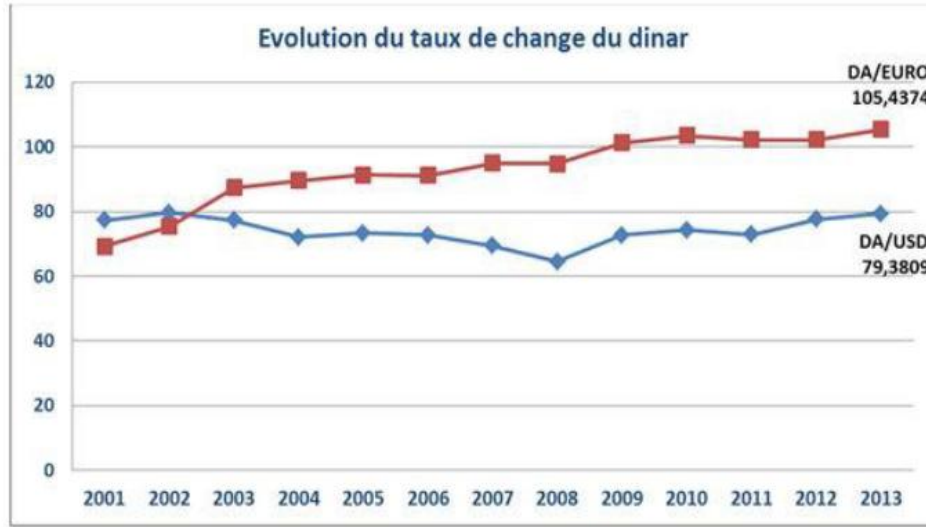
شهد سعر الصرف العملة الوطنية للجزائر إستقرار مقابل الدولار والأورو الأمر الذي يعتبر دافعا إيجابيا لتعزيز مناخ الإستثمار، وحسب بنك الجزائر، فقد عرف عام 2010 إستمرار ضمان إستقرار نسبة صرف الدينار من حيث القيمة الفعلية الحقيقية من إكتساب الدينار لقيمة 2.64 % ، وساعد على ذلك أن سياسة الصرف تتميز بإستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي نظرا لتخصيص إحتياطات الصرف نحو تغطية الواردات . وحسب بنك الجزائر فإن هذه النسبة كافية لضمان إستقرار عملة الدينار المحلي فيسوق الصرف من منظور أنها فعالة من ناحية التنقيط في معادلة التبادل والتداولات للعملة مقارنة بالعملات الأجنبية رغم تأكيد الخبراء أن الدينار الجزائري يخسر 30% من قيمته، وهي نسبة مخيبة خصوصا ما إذا تم إحتساب فاتورة الواردات التي تتضخم سنويا بفعل

تزايد قيمة الأورو والدولار عملتا الإستيراد، وبالموازاة مع ذلك فإن حركة تقلبات أسعار الصرف تسبب للإقتصاد الجزائري خسائر جسيمة تتراوح بين 500 و 800 مليون دولار سنويا يتم تسديد ثلثي الواردات بالعملة الأوربية (60%)، بينما الصادرات فمسعرة بالدولار تغذيها المحروقات (97%)، فتراجعت قيمة الدولار وتذبذب الأسعار نظرا لتفاقم عجز الحساب الجاري الأمريكي الذي وصل إلى مستوى غير قابل للاستمرار إذ بلغ العجز في ميزان التجاري الأمريكي 580 مليار دولار عام 2011.

وإذا كانت الجزائر من الدول النفطية قد إستفادت من إرتفاع أسعار المحروقات لتحسين مؤشرات الإقتصاد الكلي كمعدل النمو والبطالة، فإنها لاتزال تتأثر بضربات مالية جراء تقلبات أسعار الصرف في ظل التبعية لصادرات النفط التي تشكل 97% من قيمة مجمل الصادرات، كما أن إحتياطي الجزائر من العملة الأجنبية موزع بين نسبة 55% بالأورو، وحوالي 45% بالدولار، وفي غضون ذلك تكشف التعاملات في البورصات العالمية إرتفاع عملة الأورو قياسا بالدولار في الوقت الذي سجل فيه النفط مستوى قياسيا ثم إنخفض، فهذه المعطيات تسهم في تكريس عدة عوامل للإقتصاد الوطني.

- زيادة الإيرادات النفطية للجزائر نتيجة تصدير البرميل بسعر مرتفع .
- هذه الزيادة تتراجع كون العملة المدفوعة بها هي الدولار الذي عرف تدهور مقابل الأورو
- إرتفاع سعر الأورو وهي العملة التي تسدد بها الجزائر وارداتها تسهم في تراجع جني الأرباح جراء إرتفاع سعر النفط
- إرتفاع سعر المحروقات ستزيد من تكلفة فاتورة الواردات الجزائرية من السلع غذائية و تجهيزات الإنتاج، إرتفاع تكلفة الطاقة والنقل.

الشكل 04: تطور سعر الصرف الدينار أمام الدولار والأورو¹



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متوسط سعر الصرف الدينار الجزائري أمام الدولار والأورو.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن وتيرة الإنخفاض في قيمة الدينار الجزائري عرفت إستقرار نسبيا إبتداء من سنة 2000 والناجم عن تحسن وضعية ميزان المدفوعات، حيث تراوحت قيمته 78.7772 دينار للدولار الواحد سنة 2000 و 72.6678 دينار للأورو الواحد و 70.2076 دينار للأورو و 78.4394 دينار للأورو الواحد سنة 2001، ليرتفع سنة 2002 إلى 74.1740 دينار للأورو الواحد و يبقى الدولار بنفس قيمة السنة السابقة، ثم إنخفض إلى 64.4283 دينار للدولار الواحد ويبقى الأورو في إرتفاع مستمر ليصل إلى 94.6322 دينار للأورو سنة 2008، ليعاود الإرتفاع إلى 79.7837 دينار للدولار الواحد و 105.6999 للأورو الواحد سنة 2013 ويستمر في الإرتفاع بشكل واضح حتي وصل إلى 110.2891 للدولار الواحد و 117.9412 لواحد أورو في 2017.

¹ العايب أمال، البنك المركزي ودوره في إستقرار سعر الصرف - دراسة الجزائر (2000-2013)، مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص83.

2- المبحث الثاني: الإطار النظري للأسلوب المستخدم

2-1 المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL.

يعني التكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، أي بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية يمكن مطابقتها، والقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم اختبار منهجية الحدود للتكامل المشترك والخاص بنموذج ARDL، يقترح (person et al 2001) حساب إحصائيتين هما اختبار F والمستخرجة من (WALD TEST) حيث يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود التكامل المشترك بين المتغيرات للكشف عن العلاقة التوازنية بين هذه المتغيرات على المدى الطويل، ويمكن تنفيذ اختبار ووالد من خلال القيود .

لفرضية العدم H_0 ، بأن معلمات مستويات المتغيرات المشتركة المتباطئة تساوي جميعها الصفر، أي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = \beta_7 = \beta_8 = \beta_9 = 0$$

ضد فرضية البديلة H_1 : بمعنى آخر عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل :

$$H_1: \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0, \beta_3 \neq 0, \beta_4 \neq 0, \beta_5 \neq 0, \beta_6 \neq 0, \beta_7 \neq 0, \beta_8 \neq 0, \beta_9 \neq 0$$

أم اختبار الثاني، فهو حساب إحصائية (t) لاختبار فرضية العدم بأن معلمة المتغير التابع المتباطئ، تساوي الصفر. ($H_0: B_1=0$)، وقد اقترح بيساران وآخرون قيما حرجة لحدود اختبار التكامل من الدرجة صفر $I(0)$ أو من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليطا من الإثنين . فحسب بيساران وآخرون تفترض القيمة الحرجة الدنيا أن جميع المتغيرات هي متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في حين يفترض الحد الأعلى أن جميع المتغيرات هي من الدرجة الأولى $I(1)$.¹

2-2 المطلب الثاني: اختبار فترة الإبطاء المثلي للفروق الأولى لقيم المتغيرات.

يتم اختيار فترة الإبطاء المثلي للفروق الأولى لقيم المتغيرات في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) والتي تأخذ على أساس أقل قيمة للمعايير الإحصائية الخمسة وهي كالتالي:

• معيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error- FPE-1969).

• معيار أكايك (KAIKE- AIC-1973).

• معيار شوارز (Schwarz-SC-1978).

¹ أ. طهراوي فريد، دراسة قياسية لأثر النشاط النقدي على التضخم في الجزائر باستخدام منهجية ARDL.

• معيار حنان وكوين (Hannan & Quinn- H.Q-1979).

• معيار نسبة الإمكان الأعظم (Likelihood ratio test-LR).

ويعتبر العدد الذي أجمعت عليه معظم المعايير والذي يمتلك أقل القيم للمعايير التي تم ذكرها سالفًا العدد الأمثل للتباطؤات.

2-3 المطلب الثالث: اختبار منهج الحدود (bounds test):

تستخدم طرق التكامل المعتادة (Granger ; Johansen) عندما تكون متغيرات السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة وهذا يعتبر شرطًا وقيداً لإستخدامها في تحليل العلاقة طويلة الأجل. ونظراً لإستحالة تطبيق هذه الإختبارات عندما تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة غير متكاملة من نفس الدرجة قدم (pesaran et al 2001) إختبار بديلاً وأسلوباً جديداً يعرف بمنهج إختبار الحدود والذي يمكن إجراؤه حتي وإن لم تكن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة لكن شرطه الأساسي هو ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية.

ويتم إختبار الحدود وفق إختبارين هما إحصاء (F- statistic) وإحصاء (Wald statistic). ففي الأول يتم حساب (F) لمعاملات مستويات المتغيرات المبطة لفترة واحدة بعد ذلك يتم مقارنة (F) المحتسبة للمعاملات طويلة الأجل مع قيمة (F) الجدولية المناظرة والمثبت في الجدول. وبما أن F- له غير معياري، فإنه توجد قيمتين حرجيتين لإحصاء هذا الإختبار، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوي أي أنها متكاملة من الدرجة صفر (0)، وقيمة الحد الأعلى وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1).¹

وقرار المقارنة يكون كالتالي:

- إذا كانت قيمت (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فسوف يتم رفض الفرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تكامل مشترك أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل.
- أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أصغر من الحد الأدنى المقترح للقيم الحرجة، فسوف يتم قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل أي غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل .

¹ تلمساني حنان، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، أثر سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان-2017/2018-ص156.

- أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة محصورة بين الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة والحد الأدنى للقيم الحرجة فإنه لا يمكن إتخاذ قرار أي تكون القيمة في منطقة اللا حسم.

ترفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1	Bound (1) < F-stat الحد الأعلى للقيمة الحرجة
نقبل الفرضية H_0	Bound (0) > F-stat الحد الأدنى للقيمة الحرجة
لا يمكن إتخاذ قرار (منطقة ألاحسم)	Bound (1) > F-stat > Bound(0)

المصدر: تلمساني حنان مذكرة دكتوراه، أثر سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر 2017/2018-ص156.

وتأخذ فرضية العدم الصيغة التالية (عدم وجود تكامل مشترك) :

$$H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_{k+1} = 0$$

أما الفرض البديل (وجود تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل) فيأخذ الصيغة التالية¹:

$$H_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \dots \neq \alpha_{k+1} \neq 0$$

¹ تلمساني حنان، مرجع سابق، ص156-172.

3- المبحث الثالث: الدراسة القياسية

3-1 المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

استنادا إلى مجموعة من الدراسات التجريبية التي تناولت سعر الصرف الحقيقي وعلاقته بالنمو الاقتصادي ومختلف الادبيات الاقتصادية التي عالجت محددات النمو الاقتصادي، وفي ظل الاستقرار على المتغيرات المستخدمة والبيانات المتوفرة يمكن كتابة الشكل الرياضي للنموذج كالآتي:

$$PIB_t^* = \beta_0 + \beta_1(REER)_t + \beta_2(TOT)_t + \beta_3(OPEN)_t + \beta_4(GOV)_t + \beta_5(INF)_t + \beta_6(CA)_t + \beta_6(FDI)_t + \beta_6(GCP)_t + U_t.$$

ومنه فإن محددات النمو الاقتصادي (PIB) من خلال الاستعانة بمجموعة من الادبيات النظرية والدراسة التجريبية التي اختصت بدراسة المتغيرات المستخدمة في مثل هذا النوع من المواضيع استقر اختيارنا على ما يلي:

- **معدلات التبادل التجاري (TOT):** شروط التبادل التجاري والتي على أساس النسبة بين الأسعار العالمية لصادرات البلد وأسعار وارداته.

INF: مؤشر التضخم وهو متغير يعبر عن السياسة النقدية ودورها في تحقيق المو الاقتصادي.

REER: سعر الصرف الفعلي الحقيقي وهو السعر الذي تم حسابه على أساس افتراض أن سعر الصرف الاسمي يتم ترجيحه وفقا لمقاربة تعادل القدرة الشرائية، أي سعر الصرف الاسمي (غير مؤكد) مضروب في مؤشر أسعار المستهلكين في الخارج (الدولار الأمريكي) على مؤشر أسعار المستهلكين لكل بلد مختار (العملة محلية) (FMI, 2019).

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر تم اخذه في الاعتبار من كونه محددًا أساسيًا للنمو الاقتصادي، فضلا عن كونه يؤثر على العلاقة السببية بين سعر الصرف الحقيقي و النمو الاقتصادي حسب رأي الباحثين والأكاديميين

GOV: الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و هو متغير وكيل لحجم القطاع العام او السياسة المالية ، ويعتبر مؤشر الانفاق الحكومي من ابرز محددات النمو الاقتصادي حسب الادبيات و الدراسات .

OPEN: درجة الانفتاح التجاري هو من بين محددات النمو الاقتصادي الذي استخدم في العديد من البحوث و الدراسات التجريبية.

GCF: اجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا)، وهو متغير مفسر استعمل في العديد من الدراسات كأحد محددات النمو الاقتصادي .

CA: حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص استعمله مختلف الباحثين كمؤشرات لدرجة التطور المالي بحيث يقيس مدى مساهمة البنوك في تقديم القروض و التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص ومساهمتها في النمو الاقتصادي .

إن قيم المتغيرات المراد دراستها سيتم الاعتماد عليها في تقدير النموذج تم الحصول عليها:

- قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي **World Bank**)
- قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**)
- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (**FMI**)

وهذه البيانات هي عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من عام 1990 إلى غاية عام 2017 حيث استثنينا سنتي 2018 و2019 نظرا لعدم توفر قيم بعض المتغيرات و عليه فإن حجم العينة المستعملة هي 27 مشاهدة .

3-2 المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق الى نتائج تقدير نموذج الدراسة من خلال استخدام منهجية التكامل المشترك بإستخدام أنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)** .

1- اختبارات جذر الوحدة:

في ما يلي اختبار كل من ديكي فوللر الموسع (**Augmented Dickey-Fuller Test (ADF)**) واختبار فيليبس بيرون (**Phillips-Perron Test (PP)**) حيث الهدف من وراء هذه الاختبار هو الكشف عن استقرارية السلاسل .

الجدول رقم (06): اختبار سكون السلاسل (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)										
<u>At Level</u>		PIB	REER	TOT	OPEN	INF	GROSS_C	FDI_FLOW	CREDIT_T	COV
With Const	t-Statistic	-3.1565	-6.0490	-1.6409	-1.5431	-1.4802	-0.5249	-2.5349	-4.4480	-1.2113
	Prob.	0.0341	0.0000	0.4487	0.4970	0.5281	0.8714	0.1188	0.0016	0.6545
		**	***	n0	n0	n0	n0	n0	***	n0
With Const	t-Statistic	-3.2011	-8.9978	-1.7762	-0.8012	-1.8733	-1.5942	-2.5390	-20.7290	-1.4974
	Prob.	0.1053	0.0000	0.6880	0.9531	0.6403	0.7685	0.3085	0.0000	0.8053
		n0	***	n0	n0	n0	n0	n0	***	n0
Without Co	t-Statistic	-1.3928	-2.2249	-0.8565	0.1623	-1.3493	1.1043	-1.1922	-3.0730	0.1163
	Prob.	0.1484	0.0276	0.3357	0.7253	0.1600	0.9256	0.2073	0.0034	0.7111
		n0	**	n0	n0	n0	n0	n0	***	n0
<u>At First Difference</u>		d(PIB)	d(REER)	d(TOT)	d(OPEN)	d(INF)	d(GROSS_	d(FDI_FL	d(CREDIT_	d(COV)
With Const	t-Statistic	-9.9437	-31.4236	-5.1831	-4.7323	-5.3860	-3.8759	-8.1759	-3.8047	-3.7349
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0003	0.0009	0.0002	0.0068	0.0000	0.0080	0.0095
		***	***	***	***	***	***	***	***	***
With Const	t-Statistic	-22.3026	-33.3722	-5.1395	-4.8087	-5.8632	-3.9606	-16.0529	-4.3606	-3.5670
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0017	0.0036	0.0003	0.0236	0.0000	0.0099	0.0529
		***	***	***	***	***	**	***	***	*
Without Co	t-Statistic	-9.8177	-13.9764	-5.1964	-4.8436	-5.3464	-3.8030	-8.2257	-3.8910	-3.7828
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0005	0.0000	0.0004	0.0005
		***	***	***	***	***	***	***	***	***

المصدر: مخرجات برامج EViews v10

الجدول رقم (07): اختبار سكون السلاسل (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)										
<u>At Level</u>		PIB	REER	TOT	OPEN	INF	GROSS_C	FDI_FLOW	CREDIT_T	COV
With Const	t-Statistic	-3.2658	-3.7783	-1.6189	-1.5443	-1.4867	-0.4083	-2.6634	-4.5757	-1.2113
	Prob.	0.0269	0.0088	0.4596	0.4964	0.5249	0.8942	0.0934	0.0012	0.6545
		**	***	n0	n0	n0	n0	*	***	n0
With Const	t-Statistic	-3.2934	-8.9978	-1.7737	-0.9155	-1.7749	-1.6510	-2.6131	-5.1807	-1.4974
	Prob.	0.0887	0.0000	0.6893	0.9395	0.6887	0.7449	0.2777	0.0014	0.8053
		*	***	n0	n0	n0	n0	n0	***	n0
Without Co	t-Statistic	-0.8641	-3.2357	-0.8914	0.1226	-1.3660	0.8263	-1.3518	-3.2494	0.1846
	Prob.	0.3320	0.0023	0.3209	0.7131	0.1555	0.8842	0.1593	0.0022	0.7320
		n0	***	n0	n0	n0	n0	n0	***	n0
<u>At First Difference</u>		d(PIB)	d(REER)	d(TOT)	d(OPEN)	d(INF)	d(GROSS_	d(FDI_FL	d(CREDIT_	d(COV)
With Const	t-Statistic	-8.3879	-9.6695	-5.0539	-4.7407	-5.2857	-4.3497	-5.3839	-3.9055	-3.8033
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0004	0.0008	0.0002	0.0023	0.0002	0.0063	0.0081
		***	***	***	***	***	***	***	***	***
With Const	t-Statistic	-8.4702	-11.0941	-4.8027	-4.8065	-5.3193	-4.7701	-5.6934	-4.3865	-3.6518
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0039	0.0036	0.0011	0.0042	0.0005	0.0093	0.0446
		***	***	***	***	***	***	***	***	**
Without Co	t-Statistic	-8.5248	-10.7918	-5.0875	-4.8434	-5.2830	-3.9415	-6.9399	-3.9740	-3.8428
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0003	0.0000	0.0003	0.0005
		***	***	***	***	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برامج EViews v10

من خلال الجدول رقم (01) و الجدول رقم (02) يتضح في ظل نتائج اختبار جدر الوحدة المتحصل عليها ان متغيرات الدراسة بعضها مستقرة عند المستوى $I(0)$ و البعض الاخر مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ ، وهو ما يتمثل مبررا موائما لاستخدام أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (Pesaran et Shin).

2- اختبار فترة الابطاء المثلى.

جدول رقم (08): فترة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: PIB REER TOT OPEN INF GROSS_CAPITAL_FORMATION____						
Exogenous variables: C						
Date: 11/20/20 Time: 18:04						
Sample: 1990 2017						
Included observations: 27						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-543.8788	NA	4942587.	40.95399	41.38593	41.08243
1	-359.7032	231.9248*	3304.799*	33.31135*	37.63081*	34.59575*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برامج EViews v10

3- اختبار الحدود.

الجدول رقم (09) : اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.530127	10%	1.85	2.85
k	8	5%	2.11	3.15
		2.5%	2.33	3.42
		1%	2.62	3.77
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	27	10%	-1	-1
		5%	-1	-1
		1%	-1	-1
Finite Sample: n=30				
		10%	-1	-1
		5%	-1	-1
		1%	-1	-1

المصدر: مخرجات برامج EViews v10.

إن الغاية من اللجوء الى اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود هو التأكد من تواجد علاقة بعيدة المدى من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية التي يتضمنها نموذج الدراسة بواسطة اختبار إحصاءة (F). حيث تشير نتائج اختبار الحدود و الموضحة في الجدول رقم (04) إلى أن قيمة F المجدولة (7.530127) أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيمة الحرجة التي حددها (Pesaran) في ظل وجود حد ثابت، مما يعني رفض فرضية الصفرية التي مفادها عدم وجود علاقة بعيدة المدى و بالتالي نستنتج أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

1.3. تقدير معلمات الاجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

الجدول رقم (10) : معلمات الاجل الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REER	-0.150759	0.023726	-6.354238	0.0000
TOT	-8.431368	2.053770	-4.105312	0.0015
OPEN	-0.020311	0.050586	-0.401519	0.6951
INF	-0.037662	0.029260	-1.287121	0.2223
GROSS_CAPITAL_FORM	-0.735870	0.135149	-5.444864	0.0001
FDI_FLOW_GDP_	-0.008131	0.361338	-0.022504	0.9824
CREDIT_TO_PRIVATE_S	0.194749	0.057166	3.406697	0.0052
COV	-0.174497	0.133312	-1.308937	0.2151
C	54.55280	7.658545	7.123128	0.0000
EC = PIB - (-0.1508*REER -8.4314*TOT -0.0203*OPEN -0.0377*INF -0.7359*GROSS_CAPITAL_FORMATION__OF_GDP_ -0.0081*FDI_FLOW_GDP_ + 0.1947*CREDIT_TO_PRIVATE_SECTOR__OF_GDP_ -0.1745*COV + 54.5528)				

المصدر: مخرجات برامج EViews v10

بعد التأكد من تواجد علاقة توازنية طويلة الأجل وفق منهج اختبار الحدود، يجب الحصول على معاملات الأجل البعيد للنموذج المقدر، حيث تشير النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (05) . حيث نجد أن مقدرات الأجل الطويل لمعاملات نموذج الدراسة جاءت معنوية بالنسبة لمتغير سعر الصرف ، متغير شروط التبادل التجاري، متغير اجمالي تكوين رأس المال الثابت و متغير القروض الموجهة الى القطاع الخاص. أما بالنسبة إلى كل من درجة الانفتاح التجاري ، صافي التدفقات الرأسمالية، التضخم والإنفاق الحكومي الاستهلاكي فكانت معلمات الاجل الطويل غير معنوية.

ومن خلال الجدول اعلاه يتضح ايضا ان كل زيادة في سعر الصرف بـ 01% سوف تؤدي إلى انخفاض النمو ممثلا بالناتج الاجمالي المحلي بمقدار 0.1 % و بالنسبة إلى شروط التبادل التجاري فإن أي زيادة بمقدار نقطة واحدة سوف تؤدي الى انخفاض النمو بمقدار 8% . ونستخلص ايضا أن الزيادة في اجمالي تكوين رأس المال الثابت بمقدار 1% فإنها تؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بـ 0.7%. وفي الأخير تؤدي الزيادة في القروض الموجهة الى القطاع الخاص بمقدار 1% إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 0.2%.

الجدول رقم (11) : معلمات تصحيح الخطأ للأجل القصير

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(PIB)

Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 1, 1, 0, 0, 1)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 11/21/20 Time: 20:34

Sample: 1990 2017

Included observations: 27

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REER)	-0.104208	0.014465	-7.204338	0.0000
D(TOT)	-4.743246	1.252467	-3.787124	0.0026
D(INF)	0.065472	0.041792	1.566631	0.1432
D(GROSS_CAPITAL_FO	-0.651238	0.111530	-5.839157	0.0001
D(COV)	0.566084	0.179284	3.157477	0.0083
CointEq(-1)*	-1.801915	0.156969	-11.47943	0.0000
R-squared	0.880913	Mean dependent var	0.029630	
Adjusted R-squared	0.852559	S.D. dependent var	2.264525	
S.E. of regression	0.869535	Akaike info criterion	2.751413	
Sum squared resid	15.87790	Schwarz criterion	3.039377	
Log likelihood	-31.14408	Hannan-Quinn criter.	2.837040	
Durbin-Watson stat	2.505746			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برامج EViews v10

تؤكد نتائج نموذج تصحيح الأخطاء المبينة في الجدول رقم (06) على تحقق علاقة التكامل المتزامن المتحصل عليها سابقا، فمن خلال المعطيات التأثير المباشر (الأجل القصير) المتحصل عليها نجد ان معامل تصحيح الخطأ (معامل التعديل) سالب (-1.8) و ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية اقل من 01%، ويمكن تفسير قيمه المعامل علي إنها سرعة العودة إلى التوازن (إلى العلاقة الطويلة الأجل) أو معدل التعديل بعد الانحراف القصير الأجل. ويمكن أيضا أن ينظر إليها علي أنها النسبة المئوية لعدم التوازن التي يتم تصحيحها.

و يستنبط كذلك من خلال النتائج المتحصل عليها إن معامل التحديد جاء مرتفع (0.88) وهو ما يوضع على أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 88% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع .

4- الاختبارات التشخيصية.

من اجل التأكد من جودة النموذج المستخدم فضلا عن خلوه من أخطاء القياس، تستخدم مجموعة من الاختبارات التشخيصية الموضحة في الجدول رقم (12).

الجدول (12): " الاختبارات التشخيصية "

Breusch-Godfrey Serial Correlation	اختبار مضروب لأكوانج للارتباط التسلسلي بين البواقي
LM Test	
F-statistic: 6.760587	Prob : 0.0139
Obs*R-squared : 1.52098	Prob. Chi-Square : 0.0004
Heteroskedasticity Test: ARCH	اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي
F-statistic: 0.195399	Prob : 0.6624
Obs*R-squared : 0.209973	Prob. Chi-Square : 0.6468
Test de normalité	إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية
Jarque Bera:2.850939	Prob : 0.240396
Ramsey RESET Test	إختبار مدى ملائمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي
t-statistic : 1.383517	Prob : 01939
F-statistic : 1.914120	Prob : 0.1939

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات EViews10

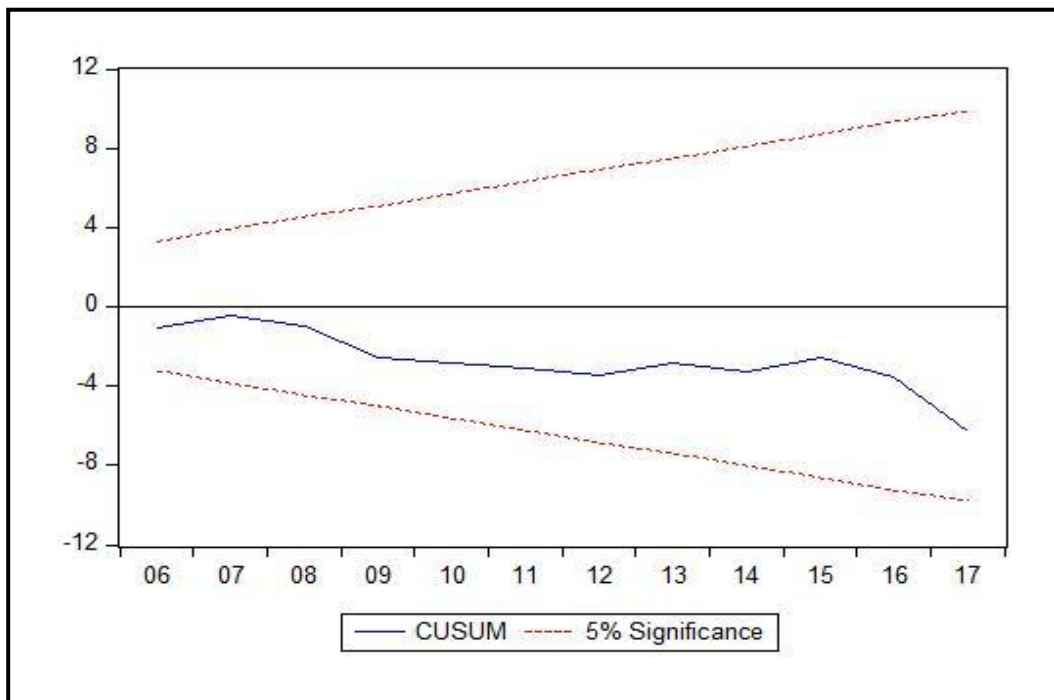
من خلال النتائج المتحصل عليها و الموضحة في الجدول رقم (07) نستخلص خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي فقد أظهرت النتائج ان F المحسوبة ليست ذات دلالة احصائية حيث بلغت (6.7605) في اختبار $BGLM$. كما اظهر اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque Bera)، أن الأخطاء العشوائية في النموذج المقدر تتبع توزيعا طبيعيا. أما فيما يخص اختبار $ARCH$ تشير النتائج الى عدم معنويته و التي بلغت فيه القيمة الإحصائية F المحسوبة (0.195399) عند مستوى احتمال (0.662).

وهذا ما يعني عدم رفض فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر. و في الاخير ومن خلال النتائج المتحصل عليها في اختبار Ramsey RESET نستشف صواب الشكل الدالي المستعمل في النموذج.

5- اختبار إستقرارية معلمات أنموذج (ARDL).

1.5. اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM).

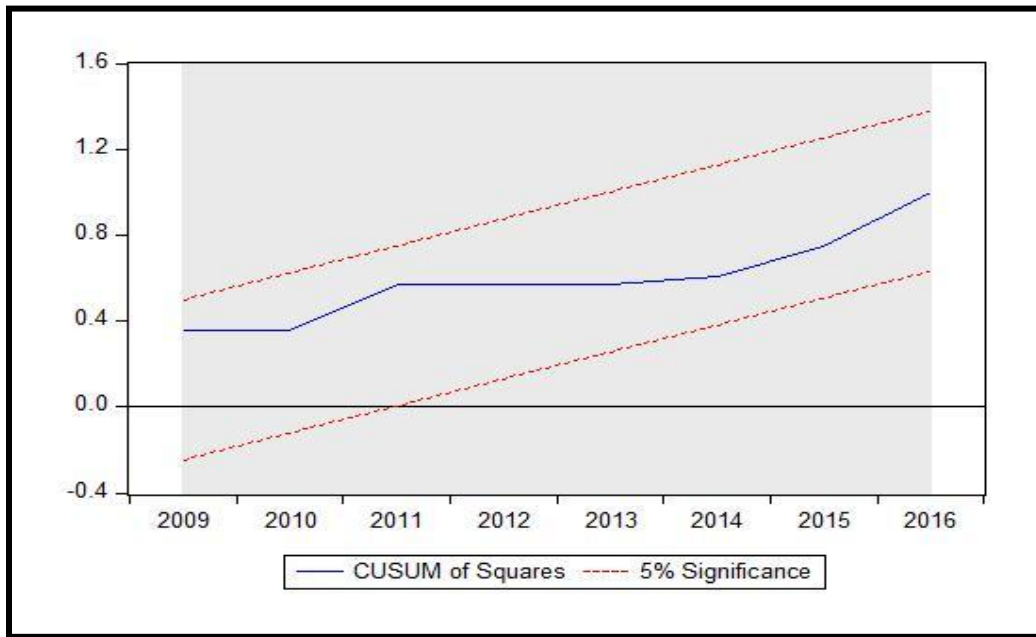
الشكل 06 : " التمثيل البياني CUSUM "



المصدر: مخرجات برامج EViews v10

2.5. إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ).

الشكل (07) : " التمثيل البياني CUSUM SQ "



المصدر: مخرجات برامج EViews v10

يستخدم اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدّر للتحقق من خلو المعطيات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية عبر الزمن، و معرفة مدى استقرار و انسجام معاملات الأجل البعيد مع معلمات المدى القصير.

حيث يتم تطبيق اختبارات **CUSUM** و **CUSUMQ** على بقايا نموذج معادلة النمو الاقتصادي. و من خلال الشكل رقم (01) لاختبار **CUSUM** على مجموع البواقي فإن معلمات النموذج مستقرة بالنظر إلى أن المنحنى بين الخططين الحرجين. و يتم تنفيذ الإجراء فسه لإجراء اختبار **CUSUMQ** ، بحيث يعتمد على مجموع مربع البواقي، و الذي اوصلنا نتيجة مماثلة بما أن المنحنى في الشكل رقم (02) وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، و بالتالي نستنتج من خلال نتائج الاختبارين بأن هناك استقرار و انسجام في نتائج الأجلين الطويل و القصير لنموذج النمو الاقتصادي أثناء مدة الدراسة.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة

بالاعتماد على العديد من الدراسات التي تناولت موضوع سعر الصرف الحقيقي وعلاقته بالنمو الاقتصادي والاثار الذي يحدث بينهما تمكنا من اختيار النموذج المناسب للدراسة مع تضمينه مجموعة من المتغيرات التي تعتبر من بين اهم المحددات النمو الاقتصادي لحالة الجزائر. حيث وبلاستعانة بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة (ARDL) في تقدير النموذج، وقد أفرزت نتائج الدراسة القياسية على أن:

- من خلال النتائج المتحصل عليها نجد من الناحية الإحصائية أنمقياس معامل التحديد يظهر لنا أن 88 % متغيرات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة مفسرة بواسطة تغيرات في سعر الصرف الحقيقي، شروط التبادل التجاري، درجة الانفتاح، الإنفاق الحكومي، نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص، التضخم، اجمالي تكوين رأس المال الثابت وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه النسبة تعتبر جيدة بالنظر الى ان هناك عوامل أخرى تحدد النمو الإقتصادي في الجزائر.

- سعر الصرف الحقيقي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث ان هذه النتيجة تتوافق مع ما توصل اليه (Rodrik 2008) في دراسته التطبيقية و التي نصت على ان المغالة في سعر الصرف الحقيقي تؤدي الى ابطاء النمو الاقتصادي .

- شروط التبادل التجاري له علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد والقصير وهو ان يثبت انه في ظل البحبوحة المالية أدى إلى زيادة الواردات والتي تتسم بأن معظم الواردات هي سلع استهلاكية تستخدم في تلبية الحاجات الداخلية الاستهلاكية عوضا إستيراد السلع التكنولوجية الحديثة التي تستخدم في العمليات الإنتاجية والتنمية التي ترمي إلى دفع عجلة الإنتاج المحلي من اجل دخول الأسواق العالمية ومنه زيادة وتيرة النمو الإقتصادي في الجزائر

- اجمالي تكوين رأس المال الثابت له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر وهو ما كان متوقع بالنظر الى تعثر المشاريع الاستثمارية المحلية عند مرحلة التنفيذ وهو امر يرجع ضعف أو انعدام التنسيق بين السياسة الاستثمارية والسياسات المالية العامة للدولة والذي تسبب في نمو واسع في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بدون مرافقة ذلك تطورها في الخدمات الحكومية¹.

¹. دليل الطالب، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1980 - 2013)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص 108.

القروض الموجهة الى القطاع الخاص له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر وهي نتيجة تتفق مع أكثرية الدراسات التي توصلت إلى أن لتطور نسبة القروض الموجهة القطاع الخاص (باعتباره متغير وكيل لدرجة التطور المالي) أثر موجب على النمو الاقتصادي.

خاتمة الفصل:

لقد عالج هذا الفصل من الناحية القياسية سعر الصرف الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2017 حيث أنه تم استثناء سنوات 2018، 2019 و 2020 للعديد من الأسباب من بينها عدم توفر البيانات لبعض المتغيرات فضلا عن ظروف الجائحة التي كان لها الأثر الكبير على اقتصاديات دول العالم.

ومن أجل قياس أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي تم القيام باختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار منهجية الحدود للتكامل المشترك والخاص بنموذج **ARDL** المقترح من طرف (**person et al** 2001).

حيث توصلنا في هذا الفصل إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لسعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر وهو ما يتسق مع العديد من الكتابات النظرية و الدراسة التجريبية.

خاتمة عامة

ان البحث في موضوع سعر الصرف و أثره على النمو الإقتصادي اتسم بأهمية كبيرة من قبل الباحثين والدارسين في مجال الإقتصاد الكلي، ولم يتوقف هذا الاهتمام عندهم فقط بل جلب اهتمام حتى الساسة وصانعي القرار في الحكومات سواء كانت دولة نامية او متقدمة.

والجزائر ولغشيلها من البلدان لجأت الى مجموعة من الإصلاحات خاصة على المستوى الاقتصادي، النقدي والمالي وكان للدينار الجزائري نصيب ال بأس به منها وهذا في إطار سياسة سعر الصرف ، لهذا جاءت هذه الدراسة في ظل الإصلاحات التي مست سياسة سعر الصرف ان يتم قياس ومعرفة الأثر الذي يحدثه سعر الصرف الحقيقي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).

ولأجل إدراك هدف الدراسة المنشود تم معالجتها من خلال تقسيمها إلى ثلاثة فصول، الفصل الاول و الثاني خصصا للجانب النظري، حيث تضمن الفصل الأول ماهية سعر الصرف من خلال مجموعة من التعاريف التي كان بينها تشابه كبير في توصيف سعر الصرف و التي أجمعت على وسيلة الربط بين الاقتصاديات كونه حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية من خلال أسواق السلع و الخدمات، السوق المالية و سوق العمل. وأظهرت أدبيات سعر الصرف ان له أشكال متعددة التي هي سعر الصرف الثنائي الاسمي الحقيقي الى سعر الصرف الفعلي الحقيقي المتعدد وسعر الصرف الحقيقي التوازي.

أما بالنسبة إلى الفصل الثاني فتم التطرق فيه الى النمو الإقتصادي من خلال أبراز مفهومه والفرقة بين النمو والتنمية ومن تناول موضوع التطور الذي شهدته مفهوم النمو عبر المرور على المقاييس والنظريات التي عرفها. وتناول الفصل الثاني أيضا مقاربات سعر الصرف الحقيقي من سعر الصرف أساسي، سلوكي وطبيعي. بالإضافة إلى العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و النمو الإقتصادي و ابرز قنوات نقل الأثر بينهما. وبالنسبة إلى الفصل الثالث فقد تم التطرق من خلال مبحثها الأول إلى واقع سياسة سعر الصرف في الجزائر وتطور نموها الاقتصادي حيث أظهرت الدراسة ان الجزائر شهدت سياسات صرف عديدة منذ سنة 1964، أخرها مرحلة تسير الديناميكي لسعر الصرف.

ومن اجل قياس الأثر الذي يحدثه سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي للجزائر، تم الاستعانة بمنهجية التكامل المشترك بإستخدام إختبار منهجية الحدود للتكامل المشترك والخاص بنموذج ARDL المقترح من طرف (person et al 2001).

وبعد التعريف بأسلوب القياس والخطوات التي يمر بها اظهرت النتائج المتحصل عليها لعملية التقدير ما يلي:

- ان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري له أثر سلبي ومعنوي على النمو الإقتصادي في الجزائر، وهو ما نستخلص منه عدم تحقق الفرضية الأولى القائلة بأن سعر الصرف الحقيقي له أثر موجب على النمو الإقتصادي. وبالتالي يتم قبول وتحقيق الفرضية الثانية والتي مفادها ان سعر الصرف الحقيقي له أثر سلبي ومعنوي على النمو الإقتصادي.
- وعليه ومن خلال النتائج المتحصل عليها ثبت أن سعر الصرف الحقيقي له علاقة عكسية مع النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2017)، وهو ما يجعل من أصحاب القرار ومن ورائهم السلطة النقدية عدم المغالات في سعر الصرف وهو ما يعني الاتجاه نحو إجراء تخفيض في قيمة الدينار الجزائري لكن ليس بطريقة مفرطة لأنه ممكن أن يعطي نتائج عكسية.

قائمة المراجع

- محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 .
- أمين صيد "سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات " مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.
- رحيمة بن عيني "سياسة سعر الصرف وتحديد، دراسة قياسية للدينار الجزائري
- بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2013 "التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر(نوفمبر 2014).
- شعيب بونوة، رحيمة خياط (2011)، "سياسة سعر الصرف بالجزائر-نمذجة قياسية للدينار الجزائري- " الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 05.
- كرم أنطونيوس، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، مطابع دار الهدف، لبنان 1980.
- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان افريل 2010.
- لم محمد عبد العزيز عجمية ، عبد الرحمان يسري أحمد / التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، الدار الجامعية الاسكندرية 1999 .
- زهران حمدي، التنمية الاقتصادية، الفكر الاقتصادي، مكتبة عين شمس، القاهرة مصر، سنة 1988.
- عجمية محمد عبد العزيز وإيمان عطية، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر، 2003.
- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، ورقة بحثية مقدمة إلى جمعية العلوم الاقتصادية السورية سوريا.
- إسماعيل الشعباني " مقدمة في اقتصاد التنمية " الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 1997 .
- محمد عبد العزيز عجمية ، دة إيمان عطية ناصف ، د علي عبد الوهاب نجا ، " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق " ، الدار الجامعية للنشر - الإسكندرية 2007
- محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- حميدات محمود ، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- عرفان لقي حسين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
- علي توفيق الصادق، علي أحمد البليل، محمد مصطفى عمران، نظام وسياسات أسعار الصرف، صندوق النقد الدولي، معهد السياسات الاقتصادية.
- زكراوي لخضر، و نظام الصرف في الجزائر، أسباب وأثار تخفيض قيمة الدينار ، جامعة الجزائر، 2000.

- علي حافظ منصور، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتب النهضة الشرق، مصر، 1990.
- رشدي شيحة مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط5، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1985.

أطروحات ومذكرات تخرج

- بوعلي هشام، سعر الصرف وأثره على النمو الإقتصادي، أطروحة. مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - سنة 2018-2019.
- طهراوي فريد، دراسة قياسية لأثرالنشاط النقدي على التضخم في الجزائر باستخدام منهجية ARDL.
- تلمساني حنان، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، أثر سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان-2018/2017.
- بن عاتق حنان، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013 س 2014.
- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص، نقود ومالية، 2014-2015.
- مسغوني مني، "علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 1979 - 2001 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية جامعة ورقلة 2004 - 2005 .
- بلحشر عائشة، أطروحة شهادة دكتوراه، سعر الصرف الحقيقي التوازي، جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان-، سنة 2013-2014.
- بنو جعفر، ع،الصرف الحقيقي التوازي في الجزائرخلال فترة 1980-2015 . مجلة مجاميع المعرفة.
- بدرأوي، ش، تأثير سعر الصرف على النموالإقتصادي في الدول النامية.أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2015.
- سيدي نعمان، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر .
- بن عبيزة دحو، سياسة سعر الصرف والنمو الإقتصادي، شهادة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة سيدي بلعباس سنة 2016-2017.
- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بال: أطروحة دكتوراه جامعة أبو بكر بالقايد 2012 / 2013 .

- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، السنة الجامعية 2012 - 2013.

مقالات ومداخلات:

- مقالة ل: د. مصطفى محمد عبد الله، "قياس سعر الصرف الحقيقي التوازني في السودان خلال الفترة (1980-2009) - مجلة المصري - مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء بنك السودان المركزي، العدد 53 / سبتمبر 2009،
- مداخلة ل د. محمد بن بوزيان والطامر زباني بعنوان "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغربية" الملتقى الوطني الأول للاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة - 21-22 ماي 2002 البليدة - جامعة سعد دحلبه - البليدة - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- مداخلة ل د. محمد بن بوزيان والطامر زباني بعنوان "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغربية" الملتقى الوطني الأول للاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة - 21-22 ماي 2002 البليدة - جامعة سعد دحلبه - البليدة - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.